مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إفقار غزة تحت الحصار

الأمم المتحدة

التكاليف الاقتصادية
للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني:
إفقار غزة تحت الحصار

الأمم المتحدة
جنيف، 2020

© 2020، الأمم المتحدة

جميع الحقوق محفوظة في العالم بأسره

توجَّـه طلبـات استنسـاخ مقتطفـات أو أخـذ صـور ضـوئية إلى مركـز تـراخيص حقـوق التـأليف والنشـر علـى العنوان: copyright.com.

United Nations Publications

405 East 42nd Street,

New York, New York 10017

United States of America

البريد الإلكتروني: publications@un.org

الموقع الشبكي: shop.un.org

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات المعرَب عنها في هذه الوثيقة هي تلك الخاصة بالمؤلف (المؤلفين) ولا تعبّر بالضرورة عن آراء أمانة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء.

وليس في التسميات في هذا العمل، ولا في طريقة عرض المادة الواردة في أي خريطة فيه، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، ولا بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

منشور من منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/GDS/APP/2020/1

eISBN: 978-92-1-005264-1

ملاحظة

أعدت أمانة الأونكتاد هذه الدراسة، استناداً إلى بحوث أجراها خبير الأونكتاد الاستشاري السيد جان – لوي آركان، أستاذ الاقتصاد الدولي بمعهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية، جنيف. والغاية من هذه الدراسة التشجيع على مناقشة موضوع البحث هذا.

المقصود بالدولارات هنا دولارات الولايات المتحدة.

تعني الشرطة (–) في الجداول عدمَ انطباق البند.

المحتويات

موجز تنفيذي vii

أولاً – المقدمة والأهداف 1

ألف – الولاية 1

باء – الأهداف 1

ثانياً – غزة تحت الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة: لمحة عامة 3

ألف – إغلاق المجال البري والبحري والجوي 3

باء – القيود المفروضة على حركة الناس 5

جيم – القيود المفروضة على حركة السلع 5

دال – العمليات العسكرية الثلاث 5

هاء – آثار وتكاليف الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة 6

ثالثاً – التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة: الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة، 2007–2018 7

ألف – الاقتصاد الفلسطيني في غزة: الأداء والاتجاهات 7

باء – الاقتصاد الفلسطيني في غزة تحت الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة 10

جيم – التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: غزة تحت الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة، 2007–2018 12

رابعاً – تقدير تكلفة الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة على الفقر، 2007–2017 16

ألف – قياس الفقر في غزة، 2007–2017 16

باء – تخصيص المساعدة 27

جيم – تأثير التكاليف الاقتصادية للإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة على الفقر في غزة . 31

خامساً – خاتمة وتوصيات 34

ألف – ملاحظات ختامية 34

باء – التوصيات 34

المرفقات

الأول – المتغيرات: التعريف والقياس 36

الثاني – موجزات إحصائية مستمدة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية والتعدادات السكانية الفلسطينية، 2007 و2017 38

References 46

خريطة غزة: الوصول والحركة، كانون الأول/ديسمبر 2018 4

الشكل 1 غزة: معدلات النمو والبطالة الحقيقية 7

الشكل 2 نصيب غزة في الاقتصاد الفلسطيني 8

الشكل 3 غزة: نصيب كل قطاع في الاقتصاد 9

الشكل 4 غزة: نصيب كل قطاع في العمالة 9

الشكل 5 غزة: مكونات الناتج المحلي الإجمالي 11

الشكل 6 غزة: الناتج المحلي الإجمالي، السيناريو 1 13

الشكل 7 غزة: الناتج المحلي الإجمالي، السيناريو 2 14

الشكل 8 غزة: دالات الكثافة التراكمية التجريبية لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات الشهرية للأسر المعيشية، مع حساب المساعدة 17

الشكل 9 غزة والضفة الغربية: منحنيات لورنز، 2007 و2017 19

الشكل 10 غزة والضفة الغربية: انقلاب عدم المساواة بين عامي 2007 و2017 20

الشكل 11 غزة: منحنى لورنز مع حساب المساعدة وبدون حسابها، 2007 و2017 21

الشكل 12 التقدير شبه البارامتري لأثر نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات قبل تقديم المساعدة على نصيب مكافئ الأفراد البالغين من المساعدة 30

الشكل 13 التقدير شبه البارامتري لأثر نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات قبل تقديم المساعدة على المساعدة بوصفها جزءاً من النفقات قبل تقديم المساعدة 30

الشكل 14 غزة والضفة الغربية: منحنيات أثر النمو، 2007 و2017 32

الشكل 15 الأرض الفلسطينية المحتلة: منحنى معدل أثر النمو، 2007–2017 33

الجدول 1 غزة: الاقتصاد قبل الإغلاق والقيود وبعدها – مؤشرات مختارة 10

الجدول 2 غزة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، السيناريوهان 1 و2 14

الجدول 3 غزة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، السيناريوهان 1 و2 15

الجدول 4 نتائج الانحدار: نصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم النفقات الشهرية الحقيقية، مع حساب المساعدة 23

الجدول 5 نتائج الانحدار: نصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم النفقات الشهرية الحقيقية، بدون حساب المساعدة 24

الجدول 6 غزة: نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر، مع حساب المساعدة وبدون حسابها 26

الجدول 7 الجزء البارامتري من التقدير شبه البارامتري للعوامل المحدِّدة لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من المساعدة، والمساعدة بوصفها جزءاً من نصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات 28

الجدول 8 غزة: نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر في إطار السيناريوهين 1 و2 33

الجدول 1-1 المتغيرات: التعريف والقياس 36
الجدول 2-1 موجز إحصائي: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2007 38
الجدول 2-2 موجز إحصائي: التعداد السكاني، 2007 40
الجدول 2-3 موجز إحصائي: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2017 42
الجدول 2-4 موجز إحصائي: التعداد السكاني، 2017 44

موجز تنفيذي

يخضع قطاع غزة منذ حزيران/يونيه 2007 لإغلاق وقيود برية وبحرية وجوية كاملة، وهو ما يعادل في واقع الأمر حصاراً يرزح تحته ما يقرب من مليوني شخص على رقعة مساحتها 365 كيلومتراً مربعاً. وفي حزيران/يونيه 2007، شدّدت إسرائيل القيود المفروضة على حركة الناس والسلع من غزة وإليها. وتراجع دخول السلع إلى أدنى حد، وحُظرت الصادرات. وبالإضافة إلى الإغلاق والقيود، وقعت ثلاث جولات رئيسية من الأعمال العدائية خلال ست سنوات؛ وكانت العملية الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2008. وفي حين خُففت القيود المفروضة على حركة الناس والسلع من غزة وإليها قليلاً في السنوات التالية، لا تزال الحركة مقيدة للغاية ولا يمكن التنبؤ بها. وأسهم ذلك في حدوث أزمة إنسانية دائمة لم يسبق لها مثيل.

ونتيجة الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية بات اقتصاد غزة الإقليمي على شفا الانهيار، فضلاً عن فصله عن بقية الاقتصاد الفلسطيني. وسجلت غزة واحداً من أعلى معدلات البطالة في العالم، ويعيش أكثر من نصف سكانها تحت خط الفقر. ولا تتوافر لغالبية السكان مياه مأمونة أو إمدادات كهرباء منتظمة يمكن التعويل عليها أو شبكة صرف صحي مناسبة. وفي السنوات الـ 11 بين عامي 2007 و2018، نما اقتصاد غزة الإقليمي بنسبة لا تزيد على 4,8 في المائة، وانخفضت حصته من الاقتصاد الفلسطيني من 31 في المائة في عام 2006 إلى 18 في المائة في عام 2018. ونتيجة لذلك، تقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27 في المائة، وزادت البطالة بنسبة 49 في المائة، وزاد الفقر بنسبة 42 في المائة.

ويتيح مساران أو سيناريوهان افتراضيان للنمو في غزة اعتباراً من عام 2007 فصاعداً تقييم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال وتدابيره.

يفترض السيناريو الأول أن اقتصاد غزة استمر في اتباع اتجاه نموه منذ الفترة 1995–2006، عندما نما بنسبة 3,7 في المائة سنوياً. فتطبيق معدل النمو السنوي هذا، من عام 2007 فصاعداً، يبين أن الناتج المحلي الإجمالي لغزة كان سيكون أعلى بنسبة 23,7 في المائة سنوياً من أدائها الفعلي. وتبلغ الخسائر الاقتصادية الحقيقية التراكمية الناجمة عن ذلك 7,8 بلايين دولار، أي ما يعادل 2,7 أمثال الناتج المحلي الإجمالي لغزة أو 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2018. وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 سيكون أعلى بنسبة 46,7 في المائة من مستواه الفعلي.

ويفترض السيناريو 2 أن نصيب غزة من اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، من عام 2007 فصاعداً، ظل على ما كان عليه في عام 2006. وهذا يعني أن اقتصاد غزة استمر في النمو بنفس معدل نمو الضفة الغربية، أي بنسبة 6,6 في المائة سنوياً. وفي هذا السيناريو، كان الناتج المحلي الإجمالي لغزة سيكون أعلى بنسبة 50 في المائة مما هو عليه في السيناريو الأساس، كما أن الخسائر الاقتصادية الحقيقية التراكمية تبلغ 16,7 بليون دولار، أي ما يعادل 5,7 أمثال الناتج المحلي الإجمالي لغزة أو 107 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2018. وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 سيكون أعلى بنسبة 105,5 في المائة من مستواه الفعلي أو ما يعادل 539 1 دولاراً (بقيمة دولار عام 2015 الثابتة).

ويجدر التشديد على أن السيناريوهين لا يقدّران سوى التكاليف الاقتصادية للاحتلال الناجمة عن الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية في غزة في الفترة 2007–2018. ولذلك فهما سيناريوهان محافظان وجزئيان، ولا يشملان التكاليف الإجمالية للاحتلال على الشعب الفلسطيني في غزة، لأن أياً منهما لا يفترض انتهاء الاحتلال. وبعبارة أخرى، يفترض كلاهما وجود جميع التدابير والقيود في ظل الاحتلال، في غزة أو الضفة الغربية، مع فارق هو الإغلاق والقيود المطولة في غزة والأعمال العدائية المتكررة. ويجدر بالذكر أيضاً أن السيناريو 2 أقرب إلى الواقع، لأنه يبين أنه لو لم يحدث الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة، لما ترتبت تلك الآثار الكبيرة التي حالت دون حفاظ غزة على نصيبها في الاقتصاد الفلسطيني.

كما يظهر تدهور الظروف المعيشية في غزة بين عامي 2007 و2017 في تحليل بيانات الاقتصاد الجزئي. وباستخدام أساليب إحصائية موحدة تجمع بين بيانات الاستقصاء والتعداد السكاني، يظهر التحليل أن نسبة الفقراء في عام 2007 بلغت 40 في المائة من السكان ولكنها ارتفعت إلى 56 في المائة في عام 2017. وفي الوقت ذاته، اتسعت فجوة الفقر في غزة من 13,95 في

المائة إلى 19,87 في المائة. وتزداد أرقام الفقر إذا استُثنيت المساعدة. ويبين التحليل أن نسبة الفقراء ارتفعت من 44,45 في المائة في عام 2007 إلى 63,66 في المائة في عام 2017، وأن فجوة الفقر زادت من 17,36 إلى 26,06 في المائة. وتسمح تقديرات فجوة الفقر بحساب الحد الأدنى للتكلفة السنوية الإجمالية للقضاء على الفقر؛ فقد تضاعفت هذه التكلفة أربع مرات بين عامي 2007 و2017، من 209 ملايين دولار إلى 838 مليون دولار. وتمثل هذه الأرقام 8,7 و28,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عامي 2007 و2017 على التوالي. ويعكس الفرق البالغ 629 مليون دولار بين الحد الأدنى للتكاليف في عامي 2007 و2017 تكلفة الإغلاق والقيود المفروضة من حيث الفقر. وهي تبلغ 22,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة أو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2017 (بقيمة دولار عام 2015 الثابتة).

ويسمح الجمع بين سيناريوهات النمو على المستوى الكلي والبيانات على مستوى الأسر المعيشية بإجراء مزيد من القياس الكمي لتكاليف الاحتلال. ففي السيناريو 1، كان معدل الفقر سينخفض من 56,19 إلى 35,12 في المائة، وكانت فجوة الفقر ستتراجع من 19,87 إلى 11,88 في المائة في عام 2017. وفي السيناريو 2، كان معدل الفقر سينخفض أكثر من ذلك ليصل إلى 14,99 في المائة، وكانت فجوة الفقر ستتراجع إلى 4,26 في المائة في عام 2017. ولذلك، سواء نُظر إلى المشكلة من منظور المستوى الكلي أو منظور المستوى الجزئي، فإن تكلفة قلب تأثير الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة على رفاه الأسر المعيشية في غزة تكلفة هائلة.

وتقدم هذه الدراسة أيضاً عدداً من التوصيات لوضع غزة على مسار يفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل هذه التدابير رفع الإغلاق والقيود، وجميع العراقيل المفروضة على الدخول والحركة، وإعادة إدماج غزة مع الضفة الغربية وبقية العالم؛ وإطلاق الإمكانات الاقتصادية لغزة بإنشاء ميناء ومطار؛ وبدء مشاريع هامة في المياه والطاقة لإعادة إمدادات المياه والكهرباء بالكامل؛ والاستفادة من موارد النفط والغاز الطبيعي الثمينة قبالة سواحل غزة.

أولاً- المقدمة والأهداف

احتلت إسرائيل غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، في حزيران/يونيه 1967. وعلى الرغم من فك ارتباط إسرائيل بغزة في عام 2005، ظل الاحتلال قائماً بالكامل، وهو ما خلق أوضاعاً غير مواتية للسلام. واتضح أن السنوات التي تلت ذلك كانت أكثر صعوبة بعدُ للسكان الفقراء في غزة.

وباستثناء الحدود مع مصر البالغ طولها 12 كيلومتراً، احتفظت سلطة الاحتلال بالسيطرة على جميع الحدود البرية والبحرية والجوية لغزة. ومع الإغلاق والقيود الجوية والبرية والبحرية الكاملة المفروضة منذ حزيران/يونيه 2007، يعيش ما يقرب من مليوني فلسطيني على رقعة مساحتها 365 كيلومتراً مربعاً، وهي إحدى أعلى الكثافات السكانية في العالم. وبالإضافة إلى الإغلاق والقيود المفروضة، وقعت منذ كانون الأول/ديسمبر 2008 ثلاث جولات رئيسية من الأعمال العدائية أسفرت عن خسائر في الأرواح أو إصابات لآلاف الفلسطينيين وتدمير القدرة الإنتاجية وأدت إلى أزمة إنسانية وحالة من الاعتماد الشديد على المعونة.

وفي عام 2012، قالت الأمم المتحدة محذرةً إن الاتجاهات السلبية المستمرة يلزم قلب مسارها إذا أريد لغزة أن تكون مكاناً صالحاً للعيش في عام 2020 (الأمم المتحدة، 2012). غير أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تفاقمت منذ ذلك الحين وسجلت غزة واحداً من أسوأ الأداءات الاقتصادية وواحداً من أعلى معدلات البطالة في العالم، وكان أكثر من نصف سكانها يعيشون تحت خط الفقر (مكتب العمل الدولي، 2018). ولا تتوافر للغالبية العظمى من سكان غزة إمدادات المياه النظيفة أو الكهرباء أو شبكة صرف صحي مناسبة، وتشهد غزة تدهوراً بيئياً كبيراً. ومنذ بداية الإغلاق والقيود، مرت على الشعب الفلسطيني في غزة 13 سنة من تراجع التنمية، وكبح الطاقات البشرية، والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية. وقد بُذلت جهود لإحياء القطاع، لكن التدخلات ركزت أساساً على إعادة الإعمار والإغاثة الإنسانية، فلم تبق سوى موارد قليلة للتنمية أو لإنعاش القاعدة الإنتاجية.

ألف- الولاية

يخلف الاحتلال آثاراً اجتماعية واقتصادية عميقة على الشعب الفلسطيني ويفرض عليه تكاليف باهظة تتراكم مع مرور الوقت. وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الأونكتاد في ستة قرارات (20/69 و12/70 و20/71 و13/72 و18/73 و10/74) أن يقدم إلى الجمعية العامة تقارير عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

وقد عُرض توصيف وتقدير هذه التكاليف الاقتصادية في مختلف التقارير التي أُعدت استجابة للقرارات. وفي عام 2015، أعد الأونكتاد مذكرة إلى الجمعية العامة بعنوان "التكاليف الاقتصادية التي يتكبّدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي". وفي عام 2016، أعد الأونكتاد تقريراً أكثر تفصيلاً للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، وفي عام 2018، أعد تقريراً للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2016؛ 2018). ومؤخراً، أعد الأونكتاد تقريراً للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2019). وأكد الأونكتاد في تلك التقارير أن الاحتلال لا يزال يُثقل كاهل الشعب الفلسطيني بتكاليف اقتصادية هائلة. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز الأونكتاد أيضاً الحاجة الماسة إلى إجراء تقييم آخر لتلك التكاليف وإلى فهم أشمل لأثرها على رفاه الشعب الفلسطيني وعلى آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشدد الأونكتاد أيضاً على ضرورة إنشاء إطار منهجي شامل ومستدام وقائم على الأدلة، داخل منظومة الأمم المتحدة، لتقدير التكاليف الاقتصادية للاحتلال، بوصف ذلك خطوة أساسية في التصدي لأضراره وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

باء- الأهداف

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الوضع الحرج في غزة وتقدير تكاليف الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية على الشعب الفلسطيني في غزة، مع التركيز بوجه خاص على الظروف الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الأسر المعيشية. وينظر الجزء الأول من الدراسة، بعد لمحة عامة عن الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة، في مسارين

افتراضيين للنمو في غزة من عام 2007 فصاعداً، لإعطاء بعض الدلائل على مدى إمكانات النمو الاقتصادي التي كان يمكن تحقيقها لو لم يحدث الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة، أي التكاليف الاقتصادية من حيث خسائر الناتج المحلي الإجمالي. ويطبّق الجزء الثاني من الدراسة طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل التي وضعها مولينا وراو وداتا (2015) للجمع بين مواطن القوة في الاستقصاءات والتعدادات السكانية الخاصة بالأسر المعيشية، لتقدير عدد الفقراء ومؤشرات أخرى، ما يسمح بدوره بتقييم تأثير الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة على الأسر المعيشية في غزة باستخدام مؤشرات فجوة الفقر وعمقه. وأخيراً، تتضمن الدراسة مجموعة من التوصيات المقدمة إلى سلطة الاحتلال وصانعي السياسات الفلسطينيين والمجتمع الدولي والوكالات الإنمائية فيما يتعلق بضرورة إنهاء الإغلاق والقيود في غزة والتخفيف من تأثيرها الكبير.

ثانياً– غزة تحت الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة: لمحة عامة

أدت القيود المفروضة منذ أمد طويل على حركة الناس والسلع من غزة وإليها إلى تقويض الظروف المعيشية لمليوني فلسطيني. والكثير من القيود الحالية، التي فرضتها إسرائيل أصلاً في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، جرى تكثيفها في حزيران/يونيه 2007 مع فرض الإغلاق والقيود (الأمم المتحدة، 2017). وفي حزيران/يونيه 2007، شددت إسرائيل القيود على حركة الناس والسلع ونفاذهم من غزة وإليها، فخُفض دخول السلع إلى أدنى حد، وحُظر تصدير السلع، وفُرضت قيود على دخول الوقود وعلى السفر بين غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. وفي حين خُففت القيود المفروضة على حركة الناس قليلاً منذ الإغلاق التام في عام 2007، لا تزال الحركة مقيدة للغاية ولا يمكن التنبؤ بها (الأمم المتحدة، 2017).

ألف– إغلاق المجال البري والبحري والجوي

قارن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية غزة بسجن في الهواء الطلق، تقرر فيه سلطة الاحتلال بالكامل حركة الناس ودخول السلع عبر الحدود (أخبار الأمم المتحدة، 2009). وفي حزيران/يونيه 2007، كانت حدود غزة مغلقة طوال يوم العمل تقريباً، مقارنةً بعام 1999 عندما كانت الحدود مفتوحة بنسبة 100 في المائة تقريباً من يوم العمل. وقبل عام 2007، كانت في غزة خمسة معابر مع إسرائيل لسفر المشاة وحركة السلع (انظر الخريطة):

- معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم)، مفتوح حالياً (للسلع)
- معبر صوفا، مغلق منذ عام 2008
- معبر كارني (المنطار)، مغلق منذ عام 2007
- خط أنابيب وقود ناحل عوز (الشجاعية)، مغلق منذ عام 2010
- معبر إيريز (بيت حانون)، مفتوح حالياً (للمشاة)

ولا تسيطر إسرائيل على المعابر البرية للمشاة والحركة التجارية فحسب، بل تسيطر أيضاً على مجال غزة البحري والجوي. وتحدد إسرائيل منطقة خطر بعمق 100 إلى 500 متر داخل غزة من الحدود مع إسرائيل، ومناطق مقيدة الوصول بعمق 100 إلى 300 متر داخل غزة من الحدود مع إسرائيل، لا يُسمح الوصول إليها إلا سيراً على الأقدام وللمزارعين، ومنطقة محظورة بعمق 100 متر على طول الحدود (انظر الخريطة). وبالإضافة إلى ذلك، رُشت الأراضي الزراعية القريبة من الحدود بمبيدات الأعشاب (Gisha (مسلك)، 2019). وفي البحر، كانت منطقة الصيد تمتد بحسب اتفاقات أوسلو إلى 20 ميلاً بحرياً، ولكنها عملياً لم تتجاوز 12 ميلاً بحرياً وتراوحت في أغلب الأحيان بين 3 و6 أميال بحرية منذ عام 2006، وامتدت في بعض الأوقات إلى 9 أميال بحرية لبضعة أسابيع في كل مرة. فالقيود التي تفرضها إسرائيل تجعل الصيد قبالة سواحل غزة خطراً. وفي بعض الأوقات، فرضت إسرائيل قيوداً باستخدام القوة، ما أدى أحياناً إلى وقوع إصابات أو وفيات، وكثيراً ما تتعرض القوارب والمعدات الفلسطينية للتلف أو الحجز أو المصادرة (Gisha (مسلك)، 2019).

غزة: الوصول والحركة، كانون الأول/ديسمبر 2018

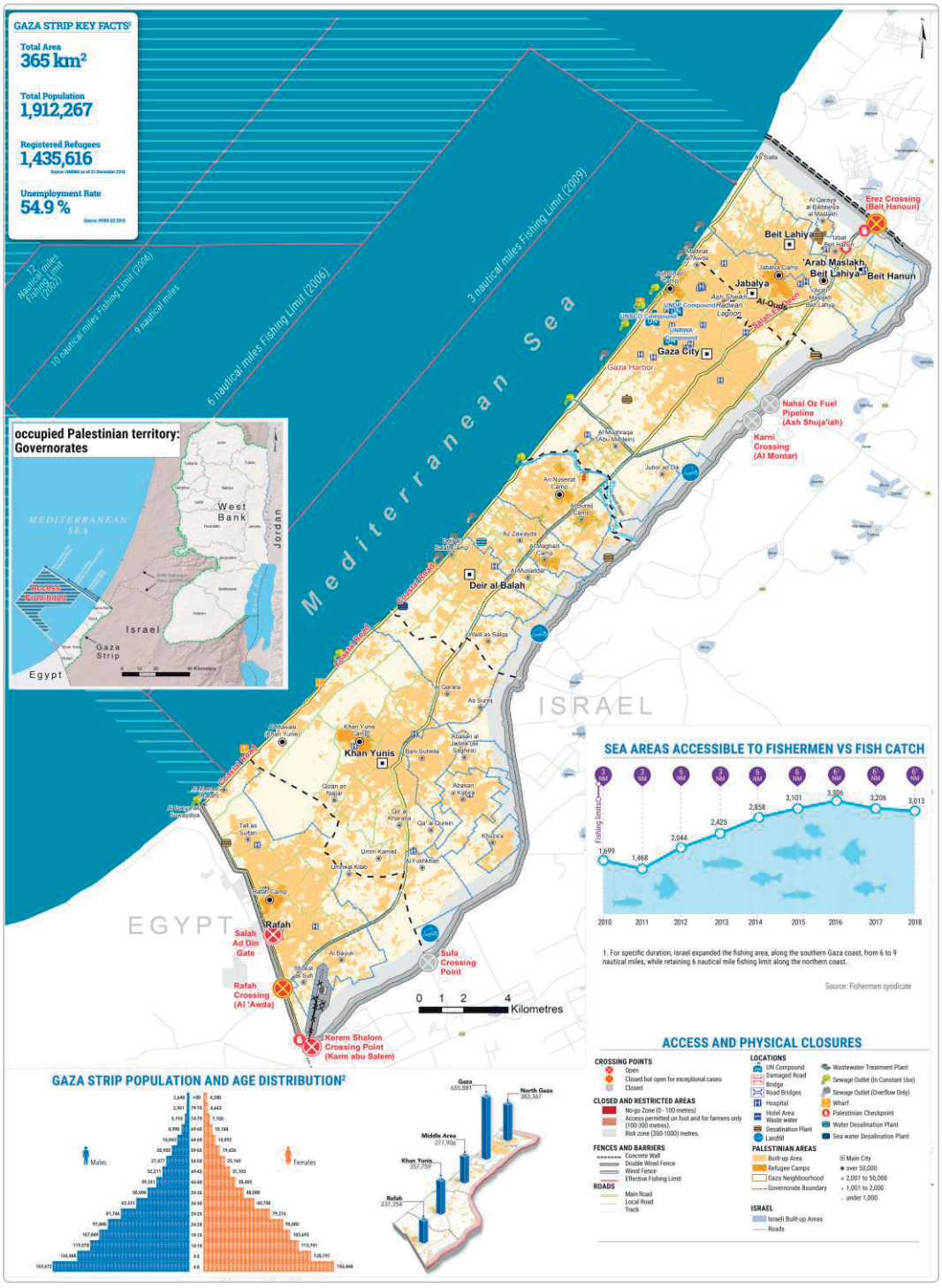

Abbreviations: NM, nautical miles; OCHA, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs; Q3, third quarter; UN, United Nations; UNDP, United Nations Development Programme; UNSCO, Office of the Special Coordinator for the Middle East Peace Process; UNRWA, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East.

Source: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2018, Occupied Palestinian Territory: Gaza Strip access and movement, September, available at https://www.ochaopt.org/content/gaza-strip-access-and-movement-december-2018-0.

باء- القيود المفروضة على حركة الناس

في الوقت الحالي، لا يُستخدم إلا معبران لسفر المشاة من غزة وإليها، هما معبر رفح (العودة) مع مصر ومعبر إيريز (بيت حانون) مع إسرائيل (انظر الخريطة). وفي بداية الإغلاق والقيود، كان خروج الفلسطينيين عبر معبر إيريز مقصوراً على الحالات الإنسانية. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فُتح معبر رفح لمدة 2118 يوماً وأغلق لمدة 2257 يوماً في الفترة 2007-2018، وكانت فترة الإغلاق الرئيسية 2014-2017. وعندما يغلَق هذا المعبر، يصبح معبر إيريز، الذي تسيطر عليه إسرائيل، البوابة الوحيدة من غزة إلى بقية العالم، وهو أيضاً البوابة إلى الضفة الغربية التي تسيطر إسرائيل على الدخول إليها (Gisha (مسلك)، 2019). ولا تزال التدابير التي تفرضها إسرائيل تؤثر تأثيراً كبيراً في الحياة اليومية للفلسطينيين في غزة. فالعديد من الأسر منقسم بشكل دائم بين غزة والضفة الغربية أو إسرائيل ولا يمكن للأقارب أن يلتقوا إلا في ظروف محددة، مثل حالات المرض الخطير أو الوفاة أو الزفاف للأقرباء من الدرجة الأولى. وجاء في تقرير للأمم المتحدة (2017) أن "عدم وجود اتصال مع الناس خارج غزة يتسبب بعواقب شديدة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية، حيث يظل السكان مقطوعين عن بقية العالم بشكل كبير".

جيم- القيود المفروضة على حركة السلع

في حزيران/يونيه 2007، أخذت إسرائيل تفرض قيوداً على دخول السلع إلى غزة، ولم تكن تسمح إلا بدخول المنتجات الإنسانية الأساسية. وبحلول عام 2010، كانت ثلاثة معابر من أصل المعابر الأربعة المخصصة للسلع بين غزة وإسرائيل قد أُغلقت. وفي الفترة من حزيران/يونيه 2007 إلى حزيران/يونيه 2010، دخل ما متوسطه 400 2 شاحنة شهرياً إلى غزة عن طريق إسرائيل، مقارنة بـ 400 10 شاحنة شهرياً في عام 2005، وهو عام لم تقيد فيه إسرائيل دخول السلع إلى غزة تقييداً كبيراً (Gisha (مسلك)، بدون تاريخ). وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه 2007 ومنتصف عام 2010، نُفذ إغلاق غزة وفقاً لعدة معايير، منها استخدام صيغ رياضية لتحديد كمية السلع التي تدخل إلى غزة، كما يلي: تقدير مخزون السلع والمنتجات الأساسية؛ واستهلاك الفرد اليومي من كل سلعة أساسية وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وعدد سكان غزة (لوحظت المعايير في وثائق من وزارة الدفاع الإسرائيلية؛ انظر Gisha (مسلك)، 2010). واستناداً إلى هذه الحسابات، أُعد مشروع تقرير لتقدير المخزونات، حيث سمحت السلطات الإسرائيلية، عند انخفاض مستوى الإنذار، بتدفق كميات أكبر من المنتج المعني، ومع ذلك خُفض تدفق بعض المنتجات أو أوقف في أوقات الاضطرابات السياسية (Gisha (مسلك)، بدون تاريخ).

ويوجد قيد مهم آخر على الأنشطة الإنتاجية الفلسطينية، هو قائمة السلع المدنية المزدوجة الاستخدام، التي لا تجيز إسرائيل للفلسطينيين استيرادها لأن لها تطبيقات عسكرية محتملة (البنك الدولي، 2018). وتشمل القائمة الآلات المدنية، وقطع الغيار، والأسمدة، والمعدات الطبية، والأجهزة، ومعدات الاتصالات، والمعادن، والمواد الكيميائية، والأنابيب الفولاذية، وآلات الطحن، والمعدات البصرية، وأجهزة الملاحة. وتتضمن قائمة الاستخدام المزدوج 56 صنفاً تتطلب موافقة خاصة لجلبها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة (غزة والضفة الغربية) و61 صنفاً إضافياً تنطبق على غزة، بما فيها مواد البناء والمواد الخام للقطاعات الإنتاجية، مثل الخشب ومبيدات الآفات والمعدات الطبية ومضخات المياه المستخدمة عند حدوث الفيضانات الموسمية. وعلى الرغم من تخفيف بعض القيود، ولا سيما القيود على مواد البناء، توجد تأخيرات كبيرة في الموافقة على استيراد أصناف أخرى ذات استخدام مزدوج (البنك الدولي، 2018). وفي عام 2014، أنشئت آلية إعادة إعمار غزة لتنسيق دخول مواد البناء والسلع التي تتفق عليها إسرائيل وحكومة دولة فلسطين، والتي ترصدها الأمم المتحدة. وبالتالي، يمكن أن تدخل غزة موادُ البناء الأساسية مثل الأسمنت والفولاذ، المخصصة لمشاريع ممولة دولياً ولمشاريع خاصة.

دال- العمليات العسكرية الثلاث

بالإضافة إلى الإغلاق والقيود، كانت غزة مسرحاً لثلاث جولات رئيسية من الأعمال العدائية على مدى ست سنوات، حدثت الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2008. وأودت الأعمال العدائية المتكررة بحياة 804 3 فلسطينيين و95 إسرائيلياً؛ وكان 79

من الضحايا الـ 95 من قوات الأمن (بتسيلم، بدون تاريخ؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بدون تاريخ). وفي تشرين الأول/أكتوبر 2014، قال الأمين العام للأمم المتحدة، خلال زيارة قام بها إلى غزة، إن الدمار "يفوق الوصف" (أخبار الأمم المتحدة، 2014). وفي نيسان/أبريل 2015، ذكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في زيارة قام بها إلى غزة، أن "أي إنسان يزور غزة لا يمكن إلا أن يتأثر بهول الدمار الذي يراه" ومهما كان الدمار الذي لحق بالمباني صادماً "فإن الدمار الذي لحق بسبل عيش الناس صادم أضعاف ذلك بعشر مرات" (أخبار الأمم المتحدة، 2015).

ويستند الموجز التالي لتأثير الأعمال العدائية المتكررة إلى تقارير الأمم المتحدة (2017):

- خلال الأعمال العدائية التي جرت في الفترة من 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 إلى 18 كانون الثاني/يناير 2009، قُتل ما يقرب من 400 1 فلسطيني؛ وقُتل 13 إسرائيلياً؛ كما تضرر أو دُمر نحو 000 60 منزل، ما أدى إلى تشريد نحو 000 20 شخص. وبالإضافة إلى ذلك، أُصيب 380 5 شخصاً (دولة فلسطين، 2015).
- خلال الأعمال العدائية التي استمرت ثمانية أيام في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، قُتل 174 فلسطينياً، من بينهم 107 مدنيين؛ وقُتِلَ 6 إسرائيليين، منهم 3 مدنيين؛ وتضرر نحو 000 10 منزل.
- خلال الأعمال العدائية التي جرت في الفترة من 7 تموز/يوليه إلى 26 آب/أغسطس 2014، قُتل 251 2 فلسطينياً، من بينهم 146 مدنياً على الأقل؛ وقُتل 71 إسرائيلياً، منهم 5 مدنيين؛ وتضرر 000 171 منزل، صار 800 17 منها غير صالح للسكن على الإطلاق، ما أدى إلى تشريد 000 100 من الأهالي.

هاء- آثار وتكاليف الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة

فيما يلي بعض المؤشرات عن الآثار والتكاليف:

- وفقاً لصندوق النقد الدولي (2017)، تعادل الأضرار الناجمة عن الأعمال العدائية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2008 إلى كانون الثاني/يناير 2009 أكثر من 60 في المائة من مجموع رأس المال في غزة، وتعادل الأضرار الناجمة عن الأعمال العدائية في عام 2014 85 في المائة من رأس المال الذي كان موجوداً بعد الأعمال العدائية السابقة.
- يلاحظ صندوق النقد الدولي (2018) أنه لو كان استخدام مدخلات الإنتاج مماثلاً لاستخدامها في الضفة الغربية، لكان من الممكن أن تكون معدلات النمو في غزة أعلى بثلاث مرات من المعدلات الفعلية.

وفي عام 2014، الذي وقعت خلاله الأعمال العدائية التي استمرت 50 يوماً، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لغزة بمقدار 460 مليون دولار (البنك الدولي، 2015).

- تشير تقديرات متحفظة للبنك الدولي (2017) إلى أن رفع القيود الاقتصادية يمكن أن يولد نمواً تراكمياً إضافياً في حدود 32 في المائة بحلول عام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيف قائمة الاستخدام المزدوج بعض الشيء يمكنه وحده أن يولد نسبة نمو إضافية قدرها 11 في المائة بحلول عام 2025.
- تقدَّر الخسائر الاقتصادية المباشرة التي تسببت بها العملية العسكرية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2008 إلى كانون الثاني/يناير 2009 بمبلغ 2,5 بليون دولار (الأونكتاد، 2009).
- خلال العمليتين العسكريتين اللتين جرتا في عامي 2012 و2014، دُمر أو تضرر أكثر من 000 64 وحدة سكنية وما لا يقل عن 000 1 منشأة صناعية وتجارية. وتقدَّر قيمة الأصول التي تضررت في غزة (وليس تكلفة استبدالها) نتيجة للعمليتين العسكريتين الأخيرتين بأكثر من 2,7 بليون دولار (الأونكتاد، 2015).
- تقدَّر التكلفة الإجمالية لأنشطة الإنعاش والإعمار في غزة في أعقاب العملية العسكرية في عام 2014 بمبلغ 3,9 بلايين دولار (دولة فلسطين، 2015).

ثالثاً– التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة: الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة، 2007–2018

ألف– الاقتصاد الفلسطيني في غزة: الأداء والاتجاهات

في الفترة 1994–2018، باستثناء السنوات الخمس الأولى، سجل اقتصاد غزة الإقليمي واحداً من أسوأ الأداءات الاقتصادية في العالم. وفي فترة الـ 25 سنة هذه، نما الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 48 في المائة بالقيمة الحقيقية، وزاد عدد السكان بنسبة 136 في المائة، ما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 44 في المائة. وتراجعت هذه النسبة الأخيرة من 96 في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في عام 1994 إلى 30 في المائة في عام 2018. وفي الوقت نفسه، زادت البطالة بمقدار 22 نقطة مئوية، لتصل إلى 52 في المائة، وهو أحد أعلى المعدلات في العالم. ويجتاز اقتصاد غزة منذ أكثر من 13 عاماً حلقة مفرغة من تراجع التنمية (انظر الشكل 1).

الشكل 1

غزة: معدلات النمو والبطالة الحقيقية

(نسبة مئوية)

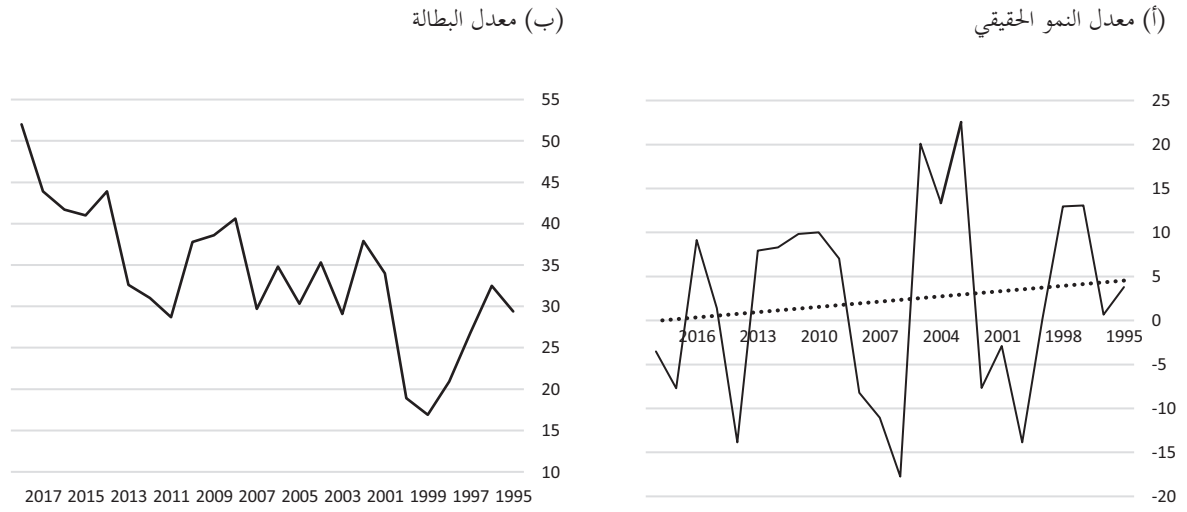

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 أ.

ووفقاً للأونكتاد (2017)، يتطلب تخفيض معدل البطالة ولو بنسبة طفيفة أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي على الدوام أكثر من 5,3 في المائة. ويقدم صندوق النقد الدولي (2017) تفسيراً للفشل في قلب الاتجاه التصاعدي في البطالة على مدى السنوات الـ 25 الماضية، ويشير إلى أن مجرد الحفاظ على البطالة عند مستوياتها الحالية ومنع حدوث تدهور اجتماعي – اقتصادي أسرع يتطلب نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تقل عن 4 في المائة سنوياً. وما لم تُعكس الاتجاهات الحالية، ستستمر البطالة في الارتفاع وسينخفض دخل الفرد وسيتفاقم الفقر حتماً، ما يزيد من خطر عودة حلقة مفرغة من التراجع الاقتصادي والأزمة السياسية المتضافرين.

لقد مر الاقتصاد الفلسطيني في غزة بثلاث مراحل هيكلية. ففي الفترة 1994–1999 التي أعقبت توقيع اتفاقات أوسلو، نما اقتصاد غزة الإقليمي بمعدل 6,1 في المائة سنوياً في المتوسط، ونما اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 10,7 في المائة. وفي عام 2000، عقب اندلاع الانتفاضة الثانية، مُنع العمال الفلسطينيون في غزة من دخول إسرائيل أو العمل فيها. وفي الفترة 2000–2006، دُمر جزء كبير من البنية التحتية الفلسطينية، بما في ذلك مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وقُيدت حركة العاملين والسلع. وكان

لهذا أثر غير مباشر أضر بشدة بالنمو الاقتصادي والعمالة والتنمية إجمالاً، فضلاً عن تفاقم الفقر. وفي هذه الفترة، نما اقتصاد غزة بنسبة 2 في المائة سنوياً فقط. وأخيراً، منذ حزيران/يونيه 2007، تخضع غزة لإغلاق وقيود كاملة براً وبحراً وجواً، كما جرت ثلاث عمليات عسكرية. وفي الفترة 2007–2018، نما اقتصاد غزة بمعدل 0,8 في المائة سنوياً في المتوسط، أما في الضفة الغربية التي تخضع للاحتلال وتواجه قيوداً مماثلة، ولكنها لا تتأثر بالإغلاق، فقد نما الاقتصاد بنسبة 6,6 في المائة سنوياً. ونتيجةً لذلك، انخفض نصيب قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني من 37 في المائة في عام 1995 إلى 18 في المائة في عام 2018. فقبل عام 2007، لم ينخفض نصيب غزة دون 31 في المائة، وبلغ في المتوسط نحو 35 في المائة (انظر الشكل 2). وعلاوةً على ذلك، تلاشى الاستثمار في غزة تقريباً، حيث انخفض من 31 في المائة من مجموع الاستثمارات و11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 1994 إلى 10 في المائة و2,7 في المائة فقط، على التوالي، في عام 2018. وظل الاستثمار في قطاعات غير قطاع البناء في غزة عند أدنى المستويات، حيث بلغ 0,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و2 في المائة فقط من إجمالي الاستثمار في القطاعات غير قطاع البناء في عام 2018.

الشكل 2

نصيب غزة في الاقتصاد الفلسطيني

(نسبة مئوية)

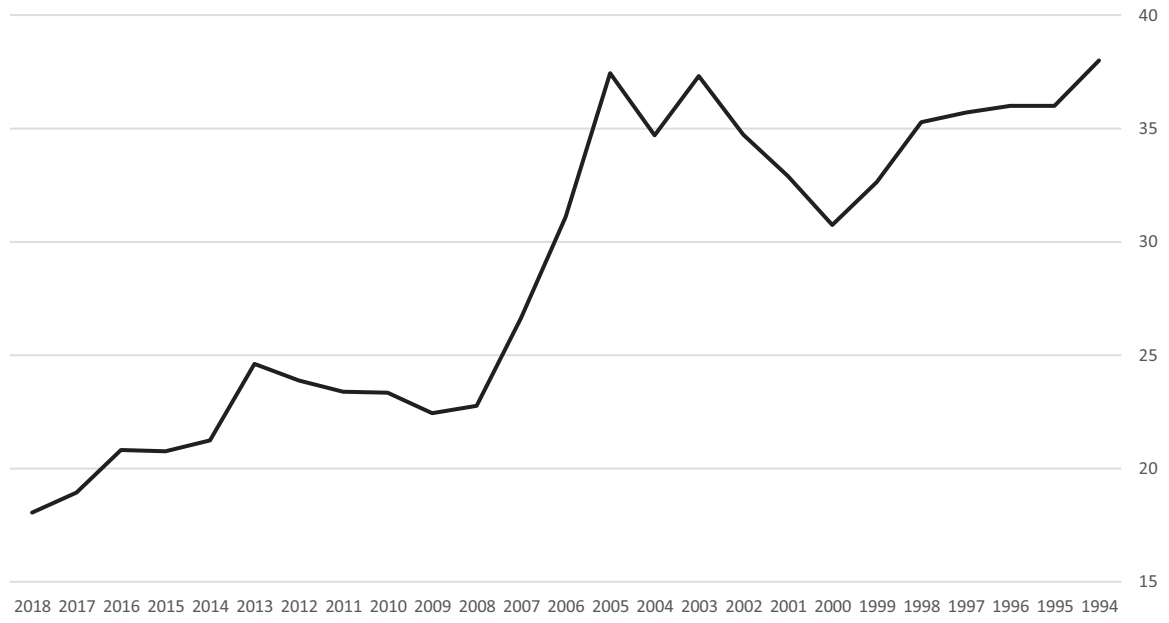

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 ب.

ومنذ عام 1995، تغير هيكل اقتصاد غزة تغيراً هائلاً بسبب المخاطر السياسية المتزايدة، والقيود المفروضة على الحركة والوصول، والحصول المحدود على المدخلات المستوردة، والدمار، والعزلة عن الأسواق العالمية. وانخفض نصيب القطاعين الإنتاجيين في الاقتصاد، أي الزراعة والصناعة التحويلية، من 26 في المائة في عام 1995 إلى 12 في المائة في عام 2018، وانخفضت مساهمتهما في العمالة من 34 في المائة في عام 1995 إلى نحو 23 في المائة في عام 2018 (انظر الشكلين 3 و4). وقد قدم الأونكتاد صورة مفصلة عن ذلك (2016؛ 2017) في تحليلاته لتراجع قطاعي الصناعة والزراعة في الاقتصاد. ويثير هذا الأمر قلقاً جدياً فيما يتعلق بمستقبل تنمية اقتصاد غزة لما يتسم به قطاعا الزراعة والصناعة من قدرة أكبر على الابتكار ونمو الإنتاجية وتحقيق وفورات الحجم وزيادة العمالة.

الشكل 3

غزة: نصيب كل قطاع في الاقتصاد

(نسبة مئوية)

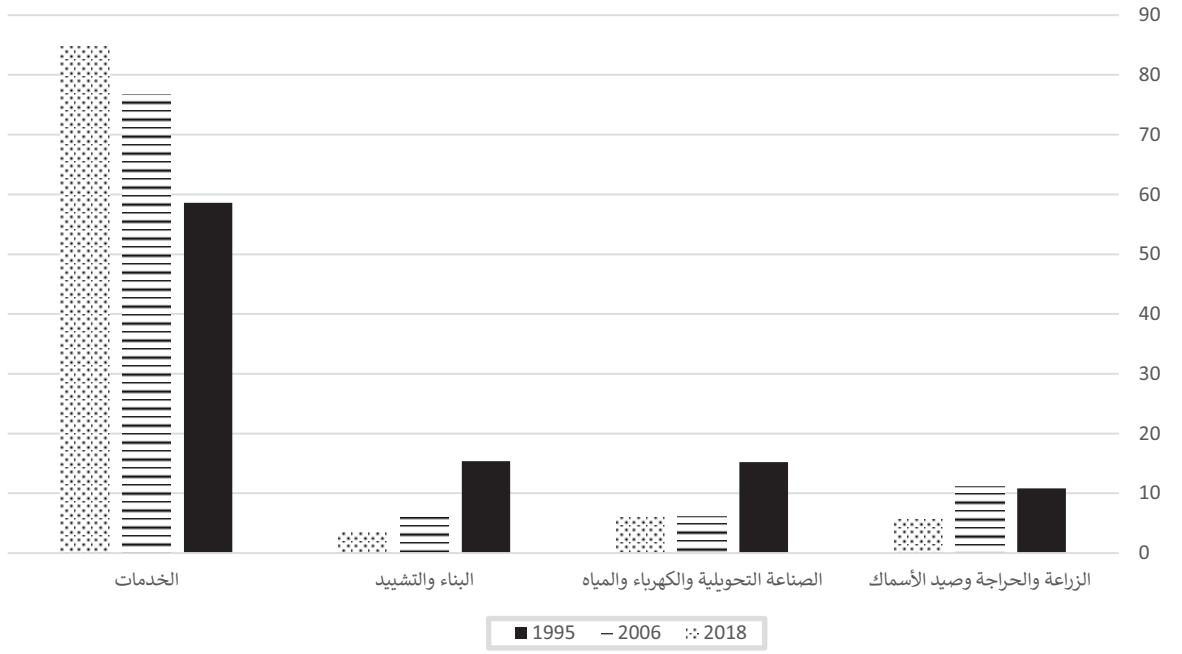

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 ب.

الشكل 4

غزة: نصيب كل قطاع في العمالة

(نسبة مئوية)

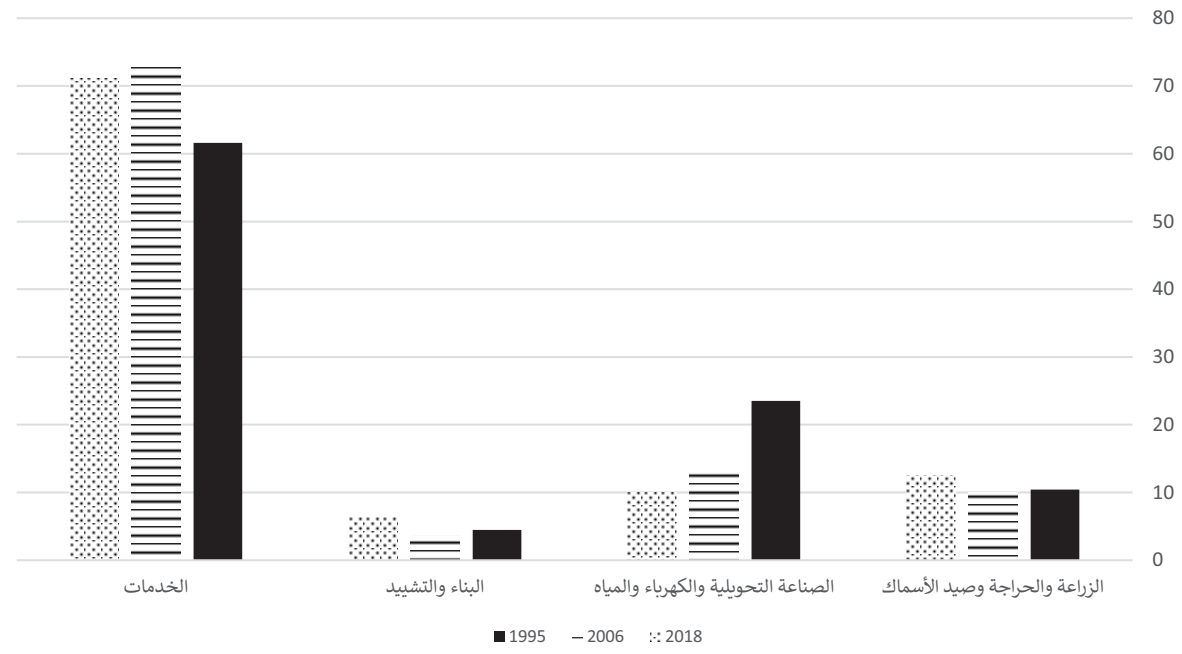

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 أ.

باء- الاقتصاد الفلسطيني في غزة تحت الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة

كان أداء اقتصاد غزة دائماً بعيداً عن تحقيق كامل إمكاناته بسبب ما يفرضه الاحتلال من سياسات وقيود وتدابير. وقد أدى الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية في غزة منذ عام 2007 إلى زيادة تدهور الأداء الاقتصادي ولا تزال تعوق تحقيق الإمكانات الاقتصادية الكاملة لغزة. وكان من الممكن تنفيذ سياسات مواتية للتنمية، ولكن التدابير التي فرضتها سلطة الاحتلال في غزة أدت بدلاً من ذلك إلى أزمة إنسانية. ويعرض الجدول 1 بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الباهت في الفترة 2006-2018، قبل الإغلاق والقيود وبعدها.

الجدول 1

غزة: الاقتصاد قبل الإغلاق والقيود وبعدها - مؤشرات مختارة

المؤشر	*2006*	*2018*	*الفرق*	*النسبة المئوية للتغير*
السكان (بالآلاف)	1 349	1 933	0,584	43
الكثافة السكانية (نسمة في الكيلومتر المربع)	3 696	5 296	1 600	43
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بملايين الدولارات بقيمة عام 2015 الثابتة)	2 691	2 819	128	4,8
النصيب في الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة (نسبة مئوية)	31,1	18,1	13,0-	42-
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بملايين الدولارات بقيمة عام 2015 الثابتة)	1 994	1 458	536-	26,9-
نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة (نسبة مئوية)	9,5	2,7	6,8-	71,6-
نصيب الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة (نسبة مئوية)	0,8	1,0	0,2	20
نصيب الواردات في الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة (نسبة مئوية)	19	7,5	11,5-	61-
معدل البطالة (نسبة مئوية)	34,8	52,0	17,2	49,4
الفقر (نسبة مئوية)	39 (2007)	55,4 (2017)	16,4	42,1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 أ؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 ب.

وفي السنوات الـ 11 بين عامي 2007 و2018، نما اقتصاد غزة بنسبة لا تزيد على 4,8 في المائة، وانخفض نصيبه من الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 42 في المائة، من 31 في المائة في عام 2006 إلى 18 في المائة في عام 2018. ونتيجةً لذلك، تقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27 في المائة، وزادت البطالة بنسبة 49 في المائة، وزاد الفقر بنسبة 42 في المائة. ويبين الشكل 5 الاتجاهات السلبية في الاستهلاك والاستثمار والواردات منذ بدء الإغلاق والقيود.

ولا تقتصر قيود الوصول على الحركة من غزة وإليها. فقد حددت إسرائيل أيضاً مناطق مقيدة الوصول براً وبحراً؛ وتضرر ما يصل إلى 35 في المائة من الأراضي الزراعية في غزة و85 في المائة من مساحة مصايد الأسماك في مراحل مختلفة. وفي البحر، كانت منطقة الصيد تمتد بحسب اتفاقات أوسلو إلى 20 ميلاً بحرياً، ولكنها عملياً تراوحت بين 6 أميال و15 ميلاً بحرياً (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2019). وأدى ذلك إلى الإفراط في صيد الأسماك وتعريض استدامة موارد الصيد للخطر (الأمم المتحدة، 2017).

الشكل 5

غزة: مكونات الناتج المحلي الإجمالي

(بملايين الدولارات بقيمة عام 2015 الثابتة)

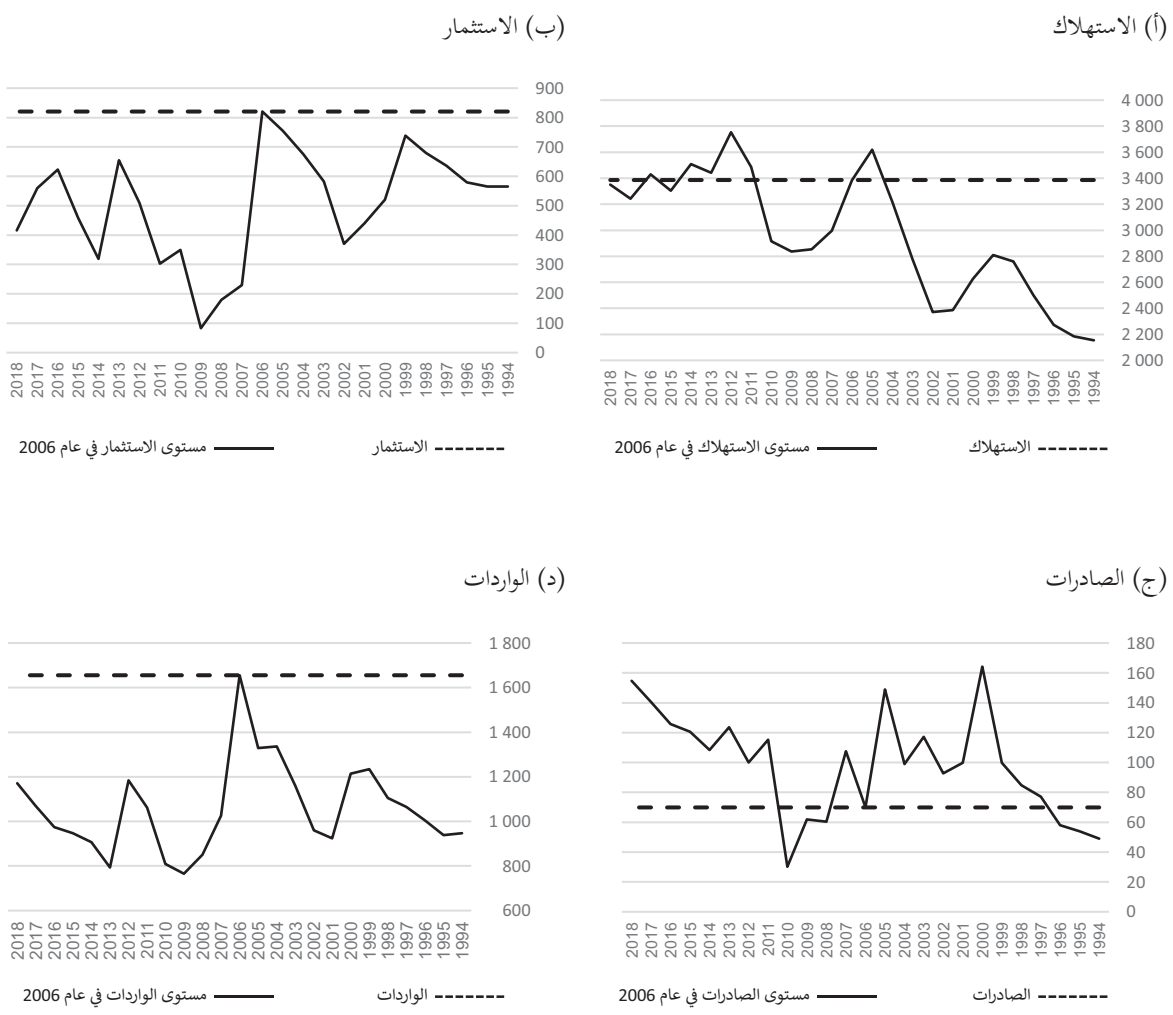

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 ب.

وكان لتدابير الإغلاق والقيود وتدمير البنية التحتية في غزة بعد ثلاث عمليات عسكرية تأثير جسيم على إمدادات الكهرباء والمياه النظيفة، وكذلك على البيئة.

وأدى انقطاع الكهرباء إلى إعاقة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية الرئيسية. وفي عام 2017، كانت الأسر المعيشية تزوَّد بالكهرباء لمدة ساعتين يومياً في المتوسط، ولا يزال انقطاع الكهرباء يعطل الحياة اليومية بتقييد الأنشطة الإنتاجية وعرقلة تقديم الخدمات الأساسية (الحق، 2017). ويتزايد الطلب على الكهرباء، غير أن محطة توليد الكهرباء في غزة لا تغطي إلا 6 في المائة من الطلب الإجمالي، وهي تعمل بأقل من خُمس طاقتها البالغة 140 ميغاواط بسبب نقص الوقود والقطع المستوردة. ونتيجةً لذلك، تستورد غزة من إسرائيل أكثر من 85 في المائة من احتياجاتها من الكهرباء. ولا يزال الإمداد بالكهرباء يقتصر على 4–8 ساعات يومياً (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2018).

ويطرح نقص المياه الصالحة للشرب تحديات صحية واقتصادية جسيمة. فطبقة المياه الجوفية الساحلية في غزة، وهي مصدر المياه الوحيد، استُنفدت عملياً بسبب الإفراط في استخراجها وتسرب مياه البحر إليها. ويترك ذلك أقل من 4 في المائة من

المياه الجوفية في غزة صالحة للاستهلاك البشري. وفي عام 2000، كان 98 في المائة من السكان يحصلون على المياه الصالحة للشرب عن طريق شبكة المياه العامة، لكن هذه النسبة هبطت إلى أقل من 11 في المائة بحلول عام 2014، وما برح الوضع يزداد سوءاً منذ ذلك الحين (الأمم المتحدة، 2017).

وأسفر انقطاع الكهرباء وتدمير البنى التحتية لمرافق الصرف الصحي وتلفها إلى انهيار بيئي. ويدخل البحرَ المتوسط كل يوم أكثرُ من 100 مليون لتر من مياه المجاري غير المعالجة، ما يؤدى إلى تلويث واسع النطاق للشواطئ إلى مستويات أعلى بأربعة أمثال من المستويات التي تحددها المعايير البيئية الدولية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2018؛ الأونكتاد، 2019 أ).

وشهدت غزة آثاراً سلبية لا يستهان بها على رفاه السكان ومعنوياتهم العامة، وكذلك على البيئة والاقتصاد. غير أن السؤال المطروح هو ماذا كان سيحدث لو لم تتعرض غزة للإغلاق والقيود والعمليات العسكرية. ولا يمكن قياس الخسائر في الأرواح وغيرها من الخسائر البشرية نقدياً، ولكن يمكن تقدير الخسائر في الإنتاج.

جيم- التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: غزة تحت الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة، 2007-2018

استناداً إلى تحليلات أجراها أركاند والعزة (تصدر قريباً)، يفصّل هذا الفرع تقديرات التكاليف الاقتصادية التي تكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية في غزة في الفترة 2007-2018. وقد فرض عدم اليقين السياسي واستمرار الإغلاق والقيود وما يستتبعه ذلك من عراقيل شديدة على حركة الناس ودخول السلع، بالاقتران بثلاث عمليات عسكرية، تكاليف اقتصادية لا يُستهان بها على اقتصاد غزة. والمنهجيات التي يمكن استخدامها لتقدير هذه التكاليف الاقتصادية تحد منها مشاكل كثيرة، مثل الأسباب الداخلية وتداخل مختلف العوامل السببية ومشاكل القياس. وعلاوةً على ذلك، لا يمكن قياس التكاليف الناجمة عن الإغلاق والقيود قياساً منفصلاً عن التكاليف الناجمة عن الأعمال العدائية المتكررة والعكس بالعكس.

غير أن تقدير مسارات النمو في غزة من عام 2007 فصاعداً يمكن أن يعطي بعض الدلائل على نطاق الخسائر الاقتصادية، بافتراض عدم حدوث الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية. ولا يقتصر الهدف من هذه العملية على الإجابة عن السؤال: ماذا لو لم يكن هناك احتلال؟ بل هي تهدف أيضاً إلى استكشاف الآثار المترتبة على الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة بدراسة الوضع الذي كان يمكن أن ينشأ في غزة لو لم يحدث ما حدث. وتشير النتائج إلى أن خسارة الإنتاج المحتمل من حيث الناتج المحلي الإجمالي في جميع مسارات النمو المقدرة هي خسارة مهمة، ما يشير بدوره إلى أن نصيب الفرد من الإنتاج كان سيكون أعلى بكثير مما هو عليه في الواقع.

واستناداً إلى اتجاهات النمو في غزة قبل عام 2007 والعلاقة بين اقتصادَي غزة والضفة الغربية، يجري تقييم مسارين أو سيناريوهين افتراضيين للنمو. ويُستخدم الأداء الاقتصادي التاريخي في غزة في الفترة 2007-2018 كسيناريو أساس لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة.

ويفترض السيناريو الأول أن اقتصاد غزة واصل اتجاه نموه التاريخي من الفترة 1995-2006. أي أنه استمر في النمو بمعدل سنوي قدره 3,7 في المائة من عام 2007 فصاعداً. في هذا السيناريو، كان الناتج المحلي الإجمالي السنوي لغزة سيكون، في المتوسط، أعلى بنسبة 23,7 في المائة منه في السيناريو الأساس وكانت الخسائر الحقيقية التراكمية المحتملة في الناتج المحلي الإجمالي (التكلفة الاقتصادية بقيمة دولار عام 2015 الثابتة) في الفترة 2007-2018 ستكون 7,8 بلايين دولار، أي ما يعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة و276 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عام 2018 (انظر الشكل 6 والجدول 2). وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 سيكون أعلى بمبلغ 695 دولاراً أو بنسبة 46,7 في المائة منه في السيناريو الأساس (انظر الشكل 6 والجدول 3).

ويفترض السيناريو الثاني أن نصيب غزة من اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، من عام 2007 فصاعداً، ظل على ما كان عليه في عام 2006. وهذا يعني أن اقتصاد غزة استمر في النمو بنفس معدل نمو الضفة الغربية، أي بمتوسط سنوي

قدره 6,6 في المائة في الفترة 2007–2018. وفي هذا السيناريو، كان الناتج المحلي الإجمالي السنوي لغزة سيكون، في المتوسط، أعلى بنسبة 50 في المائة منه في السيناريو الأساس وكانت الخسائر الحقيقية التراكمية المحتملة في الناتج المحلي الإجمالي (التكلفة الاقتصادية بقيمة دولار عام 2015 الثابتة) في الفترة 2007–2018 ستكون 16,7 بليون دولار، أي ما يعادل نسبة قدرها 107 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة وما يقرب من ستة أمثال قيمة الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عام 2018 (انظر الشكل 7 والجدول 2). وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 سيكون أعلى بمبلغ 1,539 دولاراً أو بنسبة 105,5 في المائة منه في السيناريو الأساس (انظر الشكل 7 والجدول 3).

والخسارة في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل في كلا السيناريوهين كبيرة، وهذا يعني أن نصيب الفرد من الإنتاج كان يمكن أن يكون أعلى كثيراً مما هو عليه اليوم. غير أنه ينبغي التشديد على أن كلا السيناريوهين يفترضان أداء نمو في ظل الاحتلال. وبعبارة أخرى، يفترض كلاهما وجود جميع التدابير والقيود المفروضة في ظل الاحتلال، في غزة والضفة الغربية، مع فارق هو الإغلاق والقيود في غزة والعمليات العسكرية الثلاث. يضاف إلى ذلك أن السيناريو 2 أقرب إلى الواقع، لأنه يبين أنه لو لم يحدث الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية، لما ترتبت تلك الآثار الكبيرة التي حالت دون حفاظ غزة على نصيبها في الاقتصاد الفلسطيني. لذلك، فالتقديرات المعروضة هنا متحفظة وجزئية ولا تشمل التكاليف الإجمالية للاحتلال على الشعب الفلسطيني في غزة. ولا تغطي التقديرات هنا سوى التكاليف الاقتصادية للاحتلال الناجمة عن الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية في غزة في الفترة 2007–2018.

ومن المهم أيضاً التشديد على أن التقديرات المذكورة أعلاه ليست سوى خسائر في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل. وبالإضافة إلى هذه الخسائر، ينبغي مراعاة تكاليف أخرى ناشئة عن التدابير والقيود التي تفرضها سلطة الاحتلال. وهي تشمل تكاليف ما لحق البنى التحتية والوحدات السكنية والمنشآت التجارية من دمار خلال الأعمال العدائية المتكررة وأعمال الإعمار التي تلت ذلك.

إن إنهاء الاحتلال ورفع جميع القيود المفروضة على الحركة ضروريان لإطلاق الإمكانات الاقتصادية لغزة، مع إنشاء ميناء ومطار وإقامة مشاريع مياه وطاقة كبيرة لإعادة إمدادات المياه والكهرباء الكاملة للناس، فضلاً عن استغلال الغاز الطبيعي الثمين للغاية قبالة سواحل غزة. ويشير الأونكتاد (2019 ب) إلى أن خسائر الشعب الفلسطيني الناجمة عن إنكار حقه في استغلال موارده من النفط والغاز الطبيعي يمكن أن تبلغ بلايين الدولارات.

الشكل 6

غزة: الناتج المحلي الإجمالي، السيناريو 1

(بملايين الدولارات بقيمة عام 2015 الثابتة)

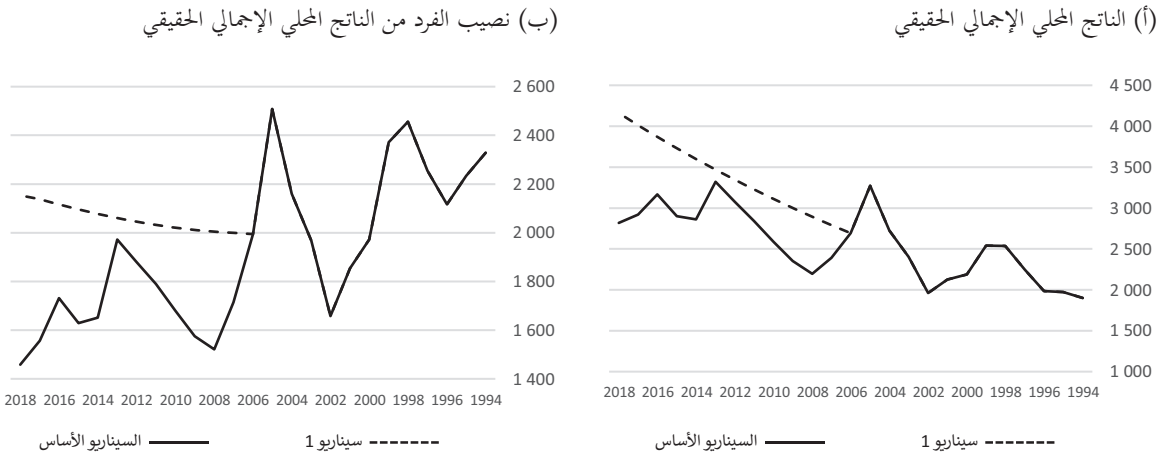

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الشكل 7

غزة: الناتج المحلي الإجمالي، السيناريو 2

(بملايين الدولارات بقيمة عام 2015 الثابتة)

(أ) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

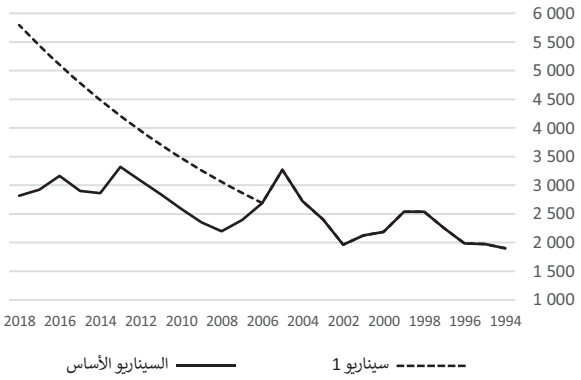

(ب) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

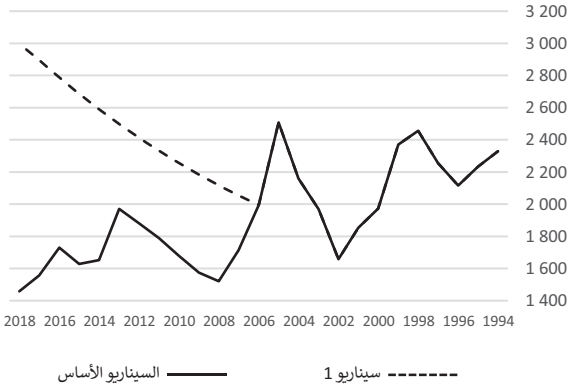

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الجدول 2

غزة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، السيناريوهان 1 و2

(بملايين الدولارات بقيمة عام 2015 الثابتة)

		السيناريو 1			*السيناريو 2*		
السنة	*السيناريو الأساس*	*الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي*	*الفرق*	*الفرق بالنقاط المئوية*	*الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي*	*الفرق*	*الفرق بالنقاط المئوية*
2007	2 393,2	2 790,5	397,3	16,6	2 868,5	475,3	19,9
2008	2 196,7	2 893,7	697,0	31,7	3 057,8	861,1	39,2
2009	2 350,8	3 000,8	650,0	27,6	3 259,6	908,8	38,7
2010	2 586,3	3 111,8	525,5	20,3	3 474,8	888,5	34,4
2011	2 840,5	3 226,9	386,4	13,6	3 704,1	863,6	30,4
2012	3 076,7	3 346,3	269,6	8,8	3 948,6	871,9	28,3
2013	3 320,5	3 470,2	149,7	4,5	4 209,2	888,7	26,8
2014	2 860,7	3 598,6	737,9	25,8	4 487,0	1 626,3	56,8
2015	2 900,1	3 731,7	831,6	28,7	4 783,1	1 883,0	64,9
2016	3 164,9	3 869,8	704,9	22,3	5 098,8	1 933,9	61,1
2017	2 921,4	4 013,0	1 091,6	37,4	5 435,3	2 513,9	86,1
2018	2 818,9	4 161,4	1 342,5	47,6	5 794,1	2 975,2	105,5
المجموع الكلي	**33 430,7**	**41 214,6**	**7 783,9**	**23,3**	**50 121,0**	**16 690,3**	**49,9**

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الجدول 3

غزة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، السيناريوهان 1 و2

(بملايين الدولارات بقيمة عام 2015 الثابتة)

		السيناريو 1			السيناريو 2	
السنة	السيناريو الأساس	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الفرق	الفرق بالنقاط المئوية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الفرق	الفرق بالنقاط المئوية
2007	1 714,7	1 999,3	284,6	16,6	2 055,2	340,5	19,9
2008	1 521,4	2 004,1	482,7	31,7	2 117,8	596,4	39,2
2009	1 575,6	2 011,2	435,6	27,6	2 184,7	609,1	38,7
2010	1 679,4	2 020,6	341,2	20,3	2 256,3	576,9	34,4
2011	1 788,7	2 032,0	243,3	13,6	2 332,5	543,8	30,4
2012	1 880,3	2 045,1	164,8	8,8	2 413,1	532,8	28,3
2013	1 971,5	2 060,4	88,9	4,5	2 499,1	527,6	26,8
2014	1 651,3	2 077,2	425,9	25,8	2 590,1	938,8	56,8
2015	1 628,9	2 096,0	467,1	28,7	2 686,5	1 057,6	64,9
2016	1 730,8	2 116,3	385,5	22,3	2 788,4	1 057,6	61,1
2017	1 556,6	2 138,2	581,6	37,4	2 896,1	1 339,5	86,1
2018	1 458,3	2 152,8	694,5	47,6	2 997,4	1 539,1	105,5

المصدر: حسابات الأونكتاد.

رابعاً– تقدير تكلفة الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة على الفقر، 2007–2017

يتضمن هذا الفصل، باستخدام استقصاءات الأسر المعيشية وبيانات التعداد السكاني، تحليلاً لتدهور الظروف الحياتية للأسر المعيشية ورفاهها في غزة بين عامي 2007 و2017. ويُقيِّم تأثير الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية على الأسر المعيشية في غزة من حيث نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر. وتتيح فجوة الفقر تقدير التغير في التكلفة الدنيا لرفع مستوى جميع الأسر المعيشية إلى خط الفقر بين عامي 2007 و2017. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا الفصل تأملات في بعض الخصائص المميزة لنمط توزيع المساعدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأخيراً، يتضمن الفصل تقديرات لنسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر استناداً إلى أنماط النمو الافتراضية الوارد وصفها في الفصل الثالث. ويستند التحليل في هذا الفصل إلى أركاند والعزة (يصدر قريباً).

ألف– قياس الفقر في غزة، 2007–2017

يتضمن هذا الفرع تحليلاً لتطور مستوى وعمق الفقر في غزة في الفترة 2007–2017 باستخدام الطريقتين التاليتين: طريقة قائمة على الاستقصاء؛ وطريقة التنبؤ التجريبي الأفضل، التي تحسّن من دقة قياس الفقر باستخدام معلومات مستمدة من التعدادات السكانية. وتقدم النتائج صورة قاتمة للفقر في غزة – على مر الزمن ومقارنةً بالضفة الغربية على حد سواء – حيث زاد مستوى الفقر، فضلاً عن عمقه، بشكل كبير في العقد المطابق لفترة الإغلاق والقيود. وتشير النتائج الواردة في هذا الفرع إلى أنه إذا كان الحد الأدنى لتكلفة القضاء على الفقر في غزة في عام 2007 يعادل 8,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة، فإن هذه التكلفة ارتفعت إلى 28,7 في المائة بحلول عام 2017.

1– الطريقة القائمة على الاستقصاء

استناداً إلى استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية، تدهورت الأوضاع الاقتصادية للأسر المعيشية في غزة تدهوراً شديداً بين عامي 2007 و2017. ولا تستخدم هذه الطريقة سوى العينات الصغيرة في الاستقصاءات التي أُجريت في الفترة ما بين عامي 2007 و2017 لوضع نموذج للعلاقة بين نصيب مكافئ الأفراد البالغين من إجمالي النفقات وخصائص الفرد والأسرة المعيشية والموقع في الاستقصاء[1].

(أ) نسبة عدد الفقراء

باستخدام تعريف خط الفقر بأنه 60 في المائة من نصيب مكافئ الأفراد البالغين من الإجمالي الوسطي الوطني لنفقات الأسر المعيشية، معبَّراً عنه بقيمة دولار عام 2015 الثابتة، كان خط الفقر في غزة مساوياً لنفقات شهرية لكل مكافئ للأفراد البالغين قدرها 123 دولاراً في عام 2007 و255 دولاراً في عام 2017[2]. وبناءً على ذلك، تشير البيانات المستمدة من استقصاءي

(1) يُعرَّف مكافئ الأفراد البالغين بأنه (1 + (عدد البالغين – 1) × 0,8 + (عدد الأطفال × 0,5))، وهو التعريف الذي تستخدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (انظر المرفق الأول). ويستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعريفاً مختلفاً قليلاً، هو ((عدد البالغين + 0,46 × عدد الأطفال) ^ 0,89). والتعبير عن الأمور باستخدام مكافئ الأفراد البالغين بدلاً من نصيب الفرد مثلاً يقدم صورة أدق عن الفقر. ويرجع ذلك إلى أن بنية الأسرة المعيشية في غزة، على غرار ما هي عليه في معظم البلدان النامية، غير متجانسة إلى حد كبير. فالعديد من الأسر المعيشية يضم عدداً كبيراً من الأطفال. وتختلف متطلبات الاستهلاك في أسرة معيشية مؤلفة من ستة بالغين اختلافاً كلياً عن احتياجات أسرة معيشية مؤلفة من بالغَيْن وأربعة أطفال. والتعبير عن الأمور باستخدام مكافئ الأفراد البالغين يسمح بمراعاة هذه الأسباب المهمة لعدم التجانس بين الأسر المعيشية.

(2) تستخدم مقياسَ خط الفقر النسبي هذا جهاتٌ منها الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Glossary:At-risk-of-poverty_rate (اطُلع عليه في 25 آب/أغسطس 2020)).

الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني إلى أن نسبة الأسر المعيشية في غزة التي تعيش دون هذا الخط ارتفعت من 46,17 في المائة في عام 2007 إلى 64,47 في المائة في عام 2017.

ويشمل حساب نسبة عدد الفقراء، أو نسبة الأسر المعيشية التي تعيش تحت خط الفقر، استناداً إلى بيانات استقصائية قليلة نسبياً، المساعدة المقدمة، أي جميع أشكال المساعدة النقدية والعينية المقدمة إلى الأسر المعيشية من الحكومة والوكالات غير الحكومية. وباستبعاد المساعدة، ترتفع نسبة عدد الفقراء المقابلة من 49,74 في المائة في عام 2007 إلى 66,75 في المائة في عام 2017. وهكذا، في حين ارتفع نصيب مكافئ الأفراد البالغين من إجمالي النفقات الشهرية الحقيقية من متوسط قدره 283 دولاراً في عام 2007 إلى 519 دولاراً في عام 2017 (بقيمة دولار عام 2015 الثابتة)، زادت نسبة الأسر المعيشية التي تعيش دون خط الفقر زيادة كبيرة. وتتضح من الشكل 8 الزيادة في نصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات لجميع الأسر المعيشية، الذي يحدد دالات الكثافة التراكمية التجريبية لنصيب مكافئ البالغين من مجموع النفقات الشهرية للأسر المعيشية في عامي 2007 و2017. إلا أن أهمية المساعدة في إبقاء الأسر المعيشية بمنأى عن الفقر تراجعت على مدى سنوات العقد؛ فقد ساهمت في إبقاء 3,57 في المائة من الأسر المعيشية فوق خط الفقر في عام 2007، و2,28 في المائة منها فقط في عام 2017 (انظر الفرع باء).

الشكل 8

غزة: دالات الكثافة التراكمية التجريبية لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات الشهرية للأسر المعيشية، مع حساب المساعدة

(بقيمة دولار عام 2015 الثابتة)

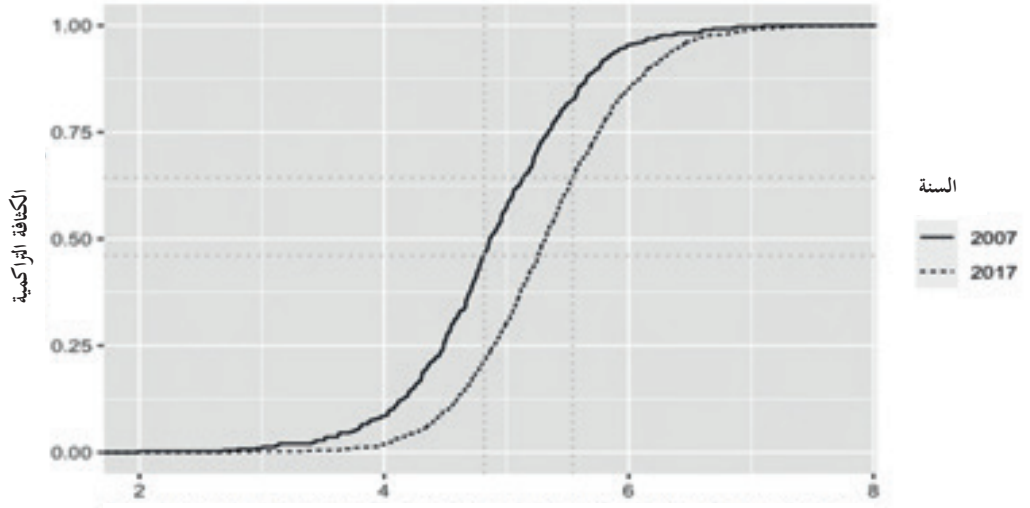

لوغاريتم نصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسر المعيشية، مع حساب المساعدة

ملاحظات: يعرض المحور الأفقي قيمة النفقات، ويبين المحور الرأسي نسبة الأسر المعيشية التي تقل نفقاتها عن ذلك المستوى. ويبين خط أفقي مرسوم عند نقطة تقاطع الرأسية 0,50 أن المستوى الوسطي لنفقات الأسر المعيشية يخرج عن المنحنى، ثم يهبط نحو المحور الأفقي. ويمثل الخط الرأسي الرمادي المنقط على اليسار خط الفقر في عام 2007، ويمثل الخط على اليمين خط الفقر في عام 2017. ويمكن ملاحظة الزيادة في نصيب مكافئ الأفراد البالغين من متوسط مجموع النفقات في كون دالة الكثافة التراكمية التجريبية لعام 2017 تقل عن دالة عام 2007. ويشار إلى هذا أحياناً بالهيمنة العشوائية من الدرجة الأولى. وهذا يقابل تحولاً إلى اليمين في رسم بياني قياسي، وهو ما يمثل دالة كثافة الاحتمالات.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

(ب) فجوة الفقر

إن نسبة عدد الفقراء مقياس غير دقيق للفقر، لأنها لا تعكس عمق الفقر، ولأنها تشمل جميع الأسر المعيشية التي تقع تحت خط الفقر دون أن يؤخذ في الاعتبار احتمال وجود تباين كبير بين مختلف الأسر المعيشية التي تقع تحت خط الفقر، كما يتضح من

التشكيلتين الافتراضيتين التاليتين: في الحالة الأولى، يوجد ما نسبته 50 في المائة من الأسر المعيشية تحت خط الفقر بمقدار 0,01 دولار؛ وفي الحالة الثانية، يوجد ما نسبته 50 في المائة من الأسر المعيشية تحت خط الفقر بمقدار 100 دولار. وفيما يتعلق بنسبة عدد الفقراء، لكل من التشكيلتين قيمة قدرها 50 في المائة. وتعالج فجوة الفقر هذه المسألة بإضافة المسافة، بالمقياس النقدي، التي تفصل كل أسرة معيشية عن خط الفقر، مع إسناد معامل ترجيح قدره 1 إلى الأسر المعيشية التي تقع تحت خط الفقر وصفر إلى الأسر التي تقع فوقه. وهي بذلك تمثل متوسط النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تقع دون خط الفقر. فعلى سبيل المثال، إذا كان خط الفقر يساوي 200 دولار، كانت فجوة الفقر في التشكيلة الافتراضية الأولى (0,01 ÷ 200 = 0,00005)، وكانت في الثانية (100 ÷ 200 = 0,5).

وبناءً على ذلك، استناداً إلى استقصاءي الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، ارتفعت فجوة الفقر في غزة من 15,8 في المائة في عام 2007 إلى 25,7 في المائة في عام 2017. وتقيس فجوة الفقر مضروبةً في خط الفقر، ثم مضروبةً في مجموع عدد الأسر المعيشية، الحد الأدنى للمبلغ الإجمالي اللازم تحويله لانتشال جميع الأسر المعيشية من الفقر[3]. وهي تُستخدم بهذه الصفة في هذا الفرع كمقياس معقول لتكاليف الاحتلال من حيث الفقر.

(ج) عدم المساواة والمساعدة في غزة والضفة الغربية، 2007 و2017

فيما يتعلق بعدم المساواة، يوجد تباين حاد بين غزة والضفة الغربية. وكما هو مبين في الشكل 9، يبقى منحنيا لورنز لعامي 2007 و2017 في غزة دون تغيير يُذكر، أي أن عدم المساواة لم ينخفض إلا بمقدار ضئيل[4]. وعلى النقيض من ذلك في الضفة الغربية، يتسم منحنى لورنز لعام 2017 بأنه أعلى بالكامل منه في عام 2007، ما يدل على أن عدم المساواة تراجع تراجعاً لا يستهان به.

(3) يعني الاستهداف المثالي أنه يمكن تحديد مدى تدني كل أسرة معيشية عن خط الفقر تحديداً دقيقاً. وهذا غير ممكن عملياً، ولا هو مستصوب من حيث السياسة العامة، لأسباب تتعلق بالاقتصاد السياسي. لذلك ينبغي اعتبار المقياس الكلي المقترح في هذا الفرع حداً أدنى للتكلفة الإجمالية لرفع الفقراء في غزة إلى خط الفقر.

(4) يساعد منحنى لورنز على تلخيص التوزيع ودراسة خصائصه من حيث عدم المساواة. وفي هذه الحالة، يوضح المنحنى نصيب أفقر 20 في المائة من جميع الأسر المعيشية في غزة من مجموع النفقات بترتيب تصاعدي من حيث إنفاق الأسر المعيشية. ويتراوح منحنى لورنز من منشئه عند النقطة 0,0 إلى النقطة 1,1، حيث تمثل نسبة 100 في المائة من أغنى الأسر المعيشية حُكماً 100 في المائة من مجموع الدخل. وعلاوةً على ذلك، يتسم منحنى لورنز بأنه محدب، أي أنه يميل صعوداً بمعدل متزايد، لأن نصيب النسبة ن من الأسر المعيشية الفقيرة من مجموع النفقات هي دائماً أقل من النسبة ن في المائة من مجموع الدخل. ويعبر منحنى لورنز الذي يقع على خط الزاوية 45 درجة عن توزيع الدخل توزيعاً متساوياً تماماً، حيث يكون يبلغ نصيب مكافئ الأفراد البالغين من الإنفاق مستوى متماثلاً لدى جميع الأسر المعيشية. لذلك، كلما اقترب المنحنى من خط الزاوية 45 درجة كان التوزيع متساوياً، وكلما انحرف نحو الزاوية الجنوبية الشرقية كان التوزيع غير متساو. وبذلك، إذا وقع منحنى لورنز بأكمله دون منحنى آخر فإنه يدل على زيادة في عدم المساواة.

الشكل 9

غزة والضفة الغربية: منحنيات لورنز، 2007 و2017

(أ) غزة

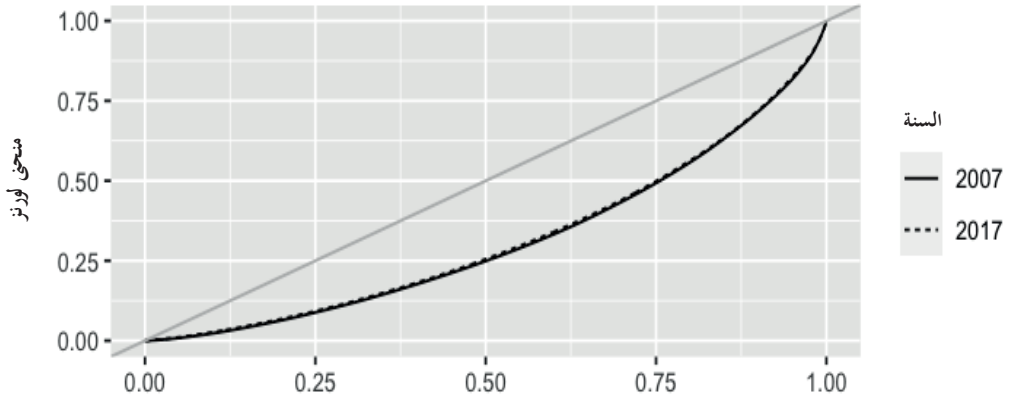

(ب) الضفة الغربية

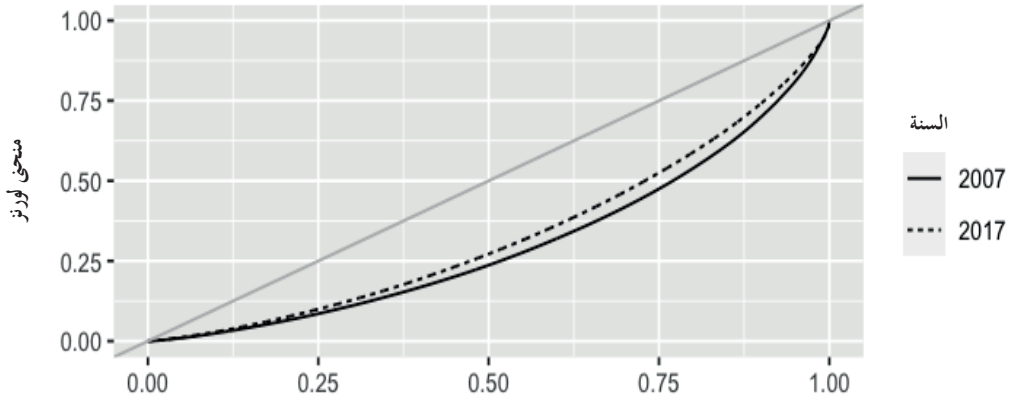

المصدر: حسابات الأونكتاد.

وكثيراً ما يتلخص شكل منحنى لورنز باستخدام مقاييس التدرّج، ولعل معامل جيني من أكثر هذه المقاييس استخداماً[5]. وقد انخفض معامل جيني في غزة من 0,374 إلى 0,365 بين عامي 2007 و2017، ما يشير إلى تراجع طفيف في عدم المساواة. وكان الرقمان المقابلان في الضفة الغربية هما 0,393 في عام 2007 و0,337 في عام 2017. وعلى سبيل المقارنة، بلغ أحدث معامل جيني في مصر 0,315، وهو منخفض بالمعايير الإقليمية. وبلغ معامل جيني مثلاً في بلدين مجاورين هما إسرائيل ولبنان 0,389 و0,507 على التوالي. وفي عام 2007، كان عدم المساواة محسوباً بمعامل جيني أقل في غزة منه في الضفة الغربية، ثم انعكس الوضع بحلول عام 2017. وفي عام 2007، كان منحنى لورنز في غزة أعلى منه في الضفة الغربية، وكان في عام 2017 أدنى منه (انظر الشكل 10).

(5) يطابق معامل جيني المساحة السطحية بين منحنى لورنز وخط الزاوية 45 درجة، ويعبَّر عنه بقسم من نصف المربع، أي المثلث الواقع تحت خط الزاوية 45 درجة. وبذلك يساوي معامل جيني صفراً عندما يكون توزيع النفقات في السكان متساوياً تماماً، أي أنه تنعدم المساحة بين منحنى لورنز وخط الزاوية 45 درجة، ويساوي 1 عندما يبلغ عدم المساواة مستواه الأقصى، أي أن منحنى لورنز يداني الجانبين الجنوبي والشرقي.

الشكل 10

غزة والضفة الغربية: انقلاب عدم المساواة بين عامي 2007 و2017

(أ) **2007**

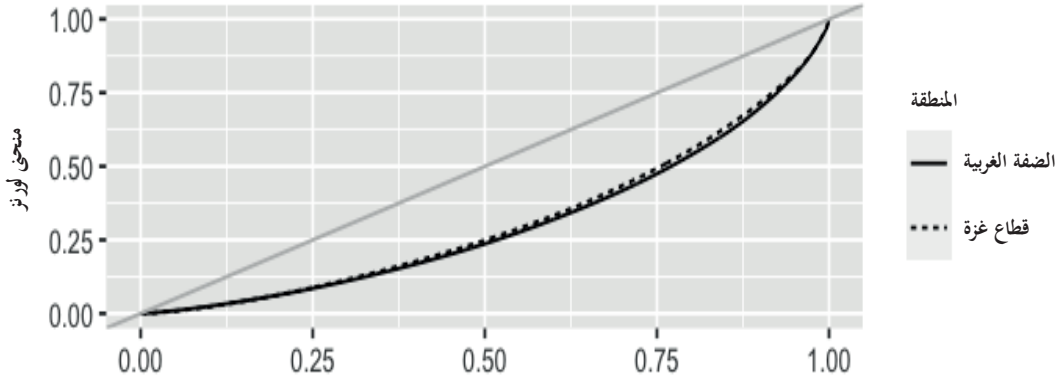

(ب) **2017**

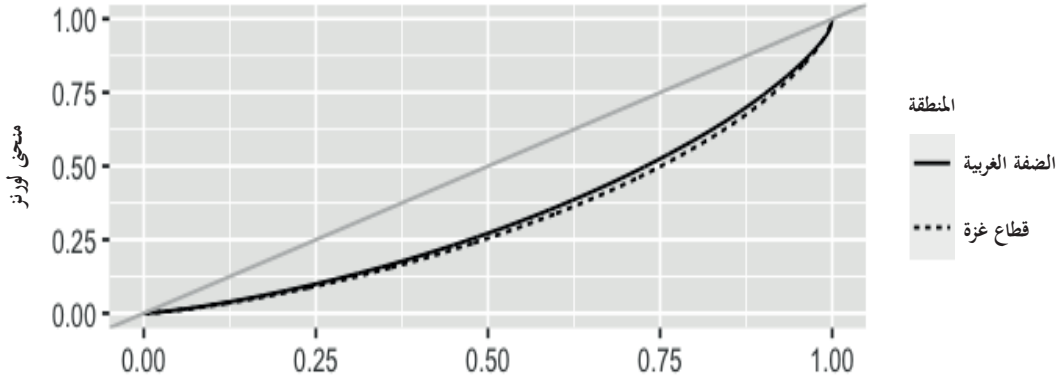

المصدر: حسابات الأونكتاد.

وتقديم المساعدة يقلل إلى حد ما من عدم المساواة في غزة. وكما هو مبين في الشكل 11، في عام 2017 كان منحنى لورنز مع حساب المساعدة أعلى قليلاً منه بدون حسابها، ما يدل على أن المساعدة تساهم في الحد من عدم المساواة ومن الفقر. وتلاحَظ النتيجة نفسها في عام 2007، وإن كان بدرجة أقل. ويمكن النظر إلى ذلك أيضاً من حيث الحجم: فقد بلغ معامل جيني لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات في عام 2017 بدون حساب المساعدة 0,402 وبلغ مع حساب المساعدة 0,365. وتلاحَظ النتيجة نفسها، بدرجة أقل، في عام 2007: فقد بلغ معامل جيني بدون حساب المساعدة 0,392 ومع حساب المساعدة 0,374. ويبحث الفرع باء الآثار التوزيعية للمساعدة في غزة بمزيد من التفصيل.

الشكل 11

غزة: منحنى لورنز مع حساب المساعدة وبدون حسابها، 2007 و2017

(أ) **2007**

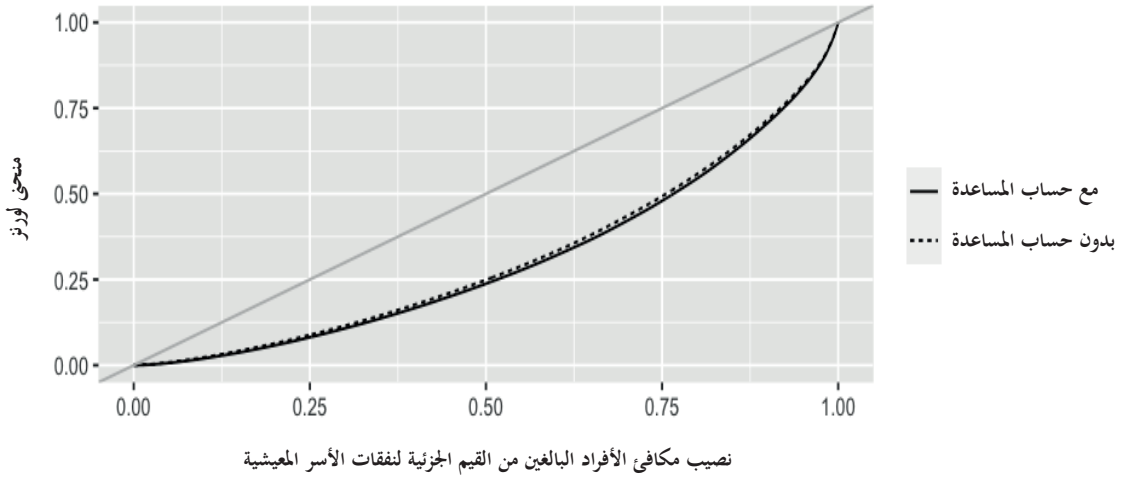

(ب) **2017**

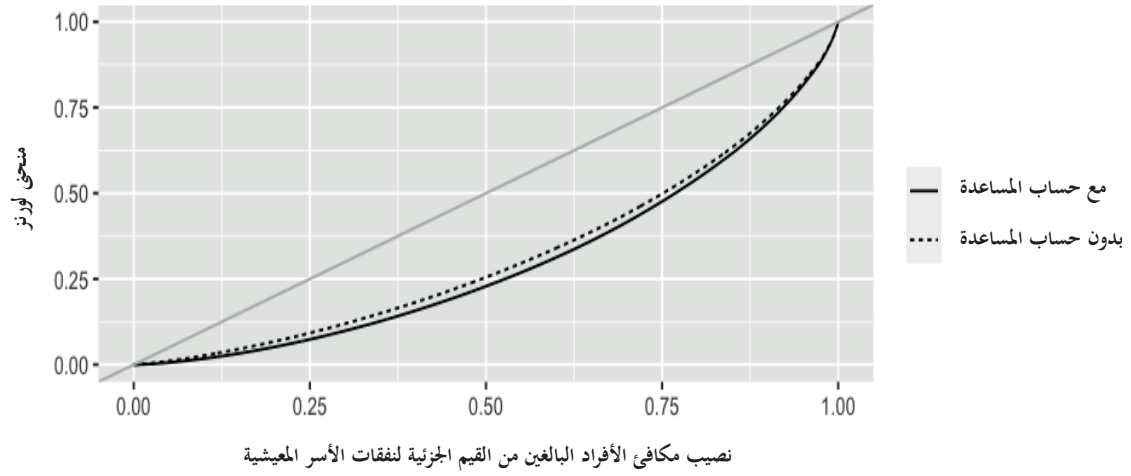

المصدر: حسابات الأونكتاد.

2- طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل

من قيود الطريقة القائمة على الاستقصاء أنها تعتمد على عينات صغيرة نسبياً. وتتيح التطورات الأخيرة في رسم خرائط الفقر والتقديرات الخاصة بالمناطق الصغيرة تحسين هذه الطريقة عن طريق الجمع بين بيانات الاستقصاءات وبيانات التعداد السكاني (إلبرز ولانجو ولانجو، 2003؛ مولينا وراو وداتا، 2015). وكما هو الحال في بلدان أخرى، لا تتضمن بيانات التعدادات السكانية الفلسطينية معلومات عن استهلاك الأسر المعيشية أو الأفراد أو إنفاقهم أو دخلهم. ومع ذلك، تجمع استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية والتعدادات السكانية في عامي 2007 و2017 بيانات عن مجموعة واسعة نسبياً من المتغيرات المشتركة، بما في ذلك الموقع، سواء كان حضرياً أو ريفياً أو مخيماً للاجئين؛ وخصائص رب الأسرة المعيشية، مثل المستوى التعليمي؛ والخصائص الديمغرافية للأسرة المعيشية؛ وقطاع العمالة؛ والوضع الوظيفي؛ وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه العامة؛ وخصائص مسكن الأسرة المعيشية؛ وأصول الأسرة المعيشية.

ولتحديد نسبة عدد الفقراء وعمق الفقر، تتبع طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل ثلاث خطوات. أولاً، تُستخدم البيانات المستمدة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية لتقدير معادلات الانحدار الإحصائي لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسر المعيشية وخصائص الأسرة المعيشية التي يمكن ملاحظتها. ثانياً، تُقرَن المعامِلات المقدرة التي يتم الحصول عليها من حالات الانحدار ببيانات التعدادات السكانية (التي تغطي عدداً أكبر من الأسر المعيشية) لنسب نصيب مكافئ الأفراد البالغين من مستوى إنفاق الأسر المعيشية. ثالثاً، تُستخدم المقاييس المنسوبة لنفقات الأسر المعيشية في إعادة حساب نسبة عدد الفقراء وقياس فجوة الفقر لكل سنة. وفيما يخص العلاقة الإحصائية التي تربط بين نصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسرة المعيشية وخصائص الأسرة المعيشية التي يتعين تقديرها، يجب أن تكون هذه المعلومات متاحة في كل من بيانات الاستقصاءات والتعدادات السكانية التي تشكل أساس التقدير.

(أ) نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر

يبين الجدولان 4 و5 نتائج الانحدار في نصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم مجموع النفقات المسجلة مع حساب المساعدة وبدون حسابها، على التوالي، في مجموعة المتغيرات القياسية على الصعيد الوطني. ويُحتفظ بمجموعة مشتركة من المتغيرات المصاحبة من الاستقصاءين بغية تحقيق أقصى قدر من قابلية المقارنة بين مقاييس الدخل المركبة المحسوبة باستخدام بيانات التعدادات السكانية وتقديرات البارامترات. ويوجد استثناءان، هما امتلاك هاتف محمول، وهو لم يظهر في استقصاء عام 2007، وإمكانية الحصول على الكهرباء، وهو ما كان يثير إشكالاً في عام 2007 ولكنه كان أقل إثارة للقلق في عام 2017 (على الرغم من أن هذا البند لا يأخذ في الاعتبار توافر الكهرباء فعلياً، التي تنقطع في غزة في أغلب الأحيان). ويلاحظ حجم العينات الصغير نسبياً، ولا سيما في غزة، ولا ينبغي تفسير حالات الانحدار من حيث العلاقة السببية.

وتظهر عدة أنماط مثيرة للاهتمام. أولاً، سواء في عام 2007 أو عام 2017، الاختلاف بين الأسر المعيشية في غزة والضفة الغربية كبير. وكان نصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسرة المعيشية في غزة أدنى منه في الضفة الغربية بنسبة 44,1 في عام 2007 و43,2 في المائة في عام 2017. ثانياً، يبقى مستوى تعليم رب الأسرة المعيشية عاملاً حاسم الأهمية في الإنفاق. ثالثاً، للوضع الوظيفي للأسرة المعيشية أهمية قصوى في الإنفاق. فعلى سبيل المثال، ارتبط العمل في إسرائيل بنصيب لمكافئ الأفراد البالغين من الإنفاق أعلى بنسبة 21 في المائة في عام 2007 و16 في المائة في عام 2017. وعدم توافر فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات للقوى العاملة في غزة يفسر جزئياً الفجوة في الرفاه بين غزة والضفة الغربية. رابعاً، ترتبط خصائص مسكن الأسرة المعيشية، وكذلك عدد أصول الأسرة المعيشية، ارتباطاً كبيراً بنصيب مكافئ الأفراد البالغين من الإنفاق.

ومقياس جودة التطابق مناسب لهذا النوع من البيانات المقطعية، حيث يبلغ مُعامل التحديد (تربيع R) 0,52 لعام 2007 و0,55 لعام 2017، ومع ذلك يمكن تحسينه باستخدام معلومات جغرافية أدق عن موقع الأسر المعيشية المشمولة بالعينة. ومن شأن هذه البيانات أن تحسّن مقياس جودة التطابق بإدراج متوسط قيم متغيرات مصاحبة معينة على مستوى الموقع. وبما أن الهدف هنا ليس تقدير مقاييس الفقر أو عدم المساواة على المستويات المحلية المصنفة للمناطق المشمولة بالتعدادات السكانية ولكن ليس باستقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية، فمن الممكن تجنب هياكل التغاير المعقدة (أي الاضطرابات الخاصة بالأسر المعيشية وبالمناطق، التي تتطابق أساساً مع نموذج الآثار العشوائية) والتركيز بدلاً من ذلك على توليد مقاييس مركّبة معاد معاينتها لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسر المعيشية في التعداد السكاني. وتولَّد هذه المقاييس بتطبيق المعاملات المقدرة في نموذج الاقتصاد القياسي للنفقات في الجدولين 4 و5 على قيم المتغيرات المصاحبة المقابلة المتاحة في عينة التعداد، فتجمع بذلك بين بيانات الاستقصاءات وبيانات التعدادات في طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل. ويتم الحصول على مقاييس الفقر النهائية بحساب متوسط النتائج من عمليات تكرار متعددة. واتُبع هذا الإجراء بشكل منفصل لكل من عامي 2007 و2017. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، عند تفسير النتائج القائمة على طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل، المعاوضات الإحصائية الأساسية. فمن ناحية، تُقدَّر مقاييس الفقر لجميع الأسر المعيشية المشمولة بعينة التعداد، ما يزيد من حجم العينة بأكثر من بُعد. ومن ناحية أخرى، تأتي هذه الزيادة في حجم العينة على حساب استخدام المقاييس المنسوبة لإنفاق الأسر

المعيشية بدلاً من المقاييس الفعلية المتاحة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية. وصُمم إجراء إعادة المعاينة للتخفيف من أي تحيز ناجم عن هذا النسب.

الجدول 4

نتائج الانحدار: نصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم النفقات الشهرية الحقيقية، مع حساب المساعدة

متغيرات مستقلة مستمدة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني	*2007*	*2017*
نقطة التقاطع	5,254 (0,276)***	5,722 (0,097)***
الموقع (الضفة الغربية والمناطق الحضرية هي فئات الأساس)		
غزة	−0,441 (0,043) ***	−0,432 (0,026)***
المناطق الريفية	−0,059 (0,043)	−0,051 (0,019)**
المخيمات	−0,043 (0,051)	−0,015 (0,029)
خصائص رب الأسرة المعيشية		
رب الأسرة المعيشية أنثى	−0,041 (0,063)	−0,015 (0,031)
الوضع العائلي لرب الأسرة المعيشية	0,098 (0,131)	0,041 (0,058)
المستوى التعليمي	0,099 (0,038)**	0,066 (0,019)***
رب الأسرة المعيشية وصفة اللاجئ	−0,067 (0,039)	−0,033 (0,019)
التأمين	0,039 (0,046)	0,013 (0,023)
الخصائص الديمغرافية للأسرة المعيشية		
عدد الإناث	−0,070 (0,012)***	−0,092 (0,008)***
عدد الذكور	−0,041 (0,014) **	−0,068 (0,008)***
عدد الإناث البالغات	0,016 (0,021)	−0,001 (0,012)
عدد الذكور البالغين	−0,003 (0,015)	0,014 (0,009)
قطاع العمالة (الخدمات هي فئة الأساس)		
الزراعة	−0,095 (0,058)	−0,069 (0,036)
البناء والتشييد	−0,037 (0,053)	−0,025 (0,027)
الصناعة	−0,108 (0,056)	−0,027 (0,030)
الوضع الوظيفي		
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	0,081 (0,019)***	0,052 (0,011)***
العمل في إسرائيل	0,213 (0,058)***	0,163 (0,027)***
العمل في الحكومة الوطنية	−0,006 (0,048)	0,106 (0,025)***
إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية		
إمكانية الحصول على المياه العامة	−0,169 (0,058)**	−0,160 (0,027)***
إمكانية الحصول على الكهرباء	−0,027 (0,161)	–
الارتباط بشبكة المجاري	0,129 (0,041)**	−0,028 (0,021)
خصائص مسكن الأسرة المعيشية		
ملكية المنزل	−0,264 (0,049) ***	−0,052 (0,022)*
المنزل فيلا	0,138 (0,160)	0,221 (0,104)*
عدد الغرف	−0,030 (0,018)	−0,008 (0,009)
عدد الغرف لكل شخص بالغ	0,236 (0,047)***	0,120 (0,019)***
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الديزل	−0,115 (0,095)	0,241 (0,179)

متغيرات مستقلة مستمدة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني	*2007*	*2017*
أصول الأسرة المعيشية		
سيارة	0,246 (0,040)***	0,380 (0,020)***
برّاد	0,133 (0,083)	0,080 (0,052)
مرجل	0,093 (0,038)*	0,091 (0,017)***
تدفئة مركزية	0,300 (0,127)*	0,028 (0,081)
مكنسة كهربائية	0,103 (0,043)*	0,080 (0,020)***
موقد طهي	0,061- (0,191)	0,026 (0,030)
غسالة ملابس	0,034 (0,067)	0,054- (0,017)**
مكتبة منزلية	0,171 (0,041)***	0,087 (0,026)***
تليفزيون	0,001- (0,085)	0,168 (0,019)***
خط هاتف	0,173 (0,038)***	0,066 (0,019)***
صحن لاقط	0,208 (0,044)***	0,067 (0,026)*
حاسوب	0,164 (0,038)***	0,073 (0,019)***
هاتف محمول	–	0,220 (0,025)***
مُعامل التحديد (تربيع R)	***0,522***	***0,552***
تربيع R معدل	***0,506***	***0,547***
عدد المشاهدات	***1 223***	***3 720***
الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ	***0,541***	***0,485***

ملاحظات: ترد في المرفقين الأول والثاني المتغيرات ووحدات القياس وإحصاءات موجزة مستمدة من الاستقصاءات والتعدادات السكانية. النفقات محسوبة بقيمة دولار عام 2015 الثابتة. الأخطاء المعيارية مذكورة بين قوسين.0,001 > p*** ,0,01 > p** ,0,05 > p*.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الجدول 5

نتائج الانحدار: نصيب مكافئ الأفراد البالغين من لوغاريتم النفقات الشهرية الحقيقية، بدون حساب المساعدة

متغيرات مستقلة مستمدة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني	*2007*	*2017*
نقطة التقاطع	5,174 (0,320)***	5,597 (0,109)***
الموقع (الضفة الغربية والمناطق الحضرية هي فئات الأساس)		
غزة	0,447- (0,050)***	0,504- (0,030)***
المناطق الريفية	0,053- (0,050)	0,067- (0,022)**
المخيمات	0,056- (0,060)	0,047- (0,032)
خصائص رب الأسرة المعيشية		
رب الأسرة المعيشية أنثى	0,024- (0,073)	0,080- (0,035)*
الوضع العائلي لرب الأسرة المعيشية	0,160 (0,152)	0,063 (0,066)
المستوى التعليمي	0,113 (0,044)*	0,078 (0,021)***
رب الأسرة المعيشية وصفة اللاجئ	0,065- (0,045)	0,027- (0,022)
التأمين	0,022 (0,053)	0,014- (0,025)
الخصائص الديمغرافية للأسرة المعيشية		
عدد الإناث	0,073- (0,014)***	0,091- (0,009)***
عدد الذكور	0,044- (0,016)**	0,077- (0,009)***
عدد الإناث البالغات	0,014 (0,024)	0,011- (0,013)
عدد الذكور البالغين	0,017- (0,018)	0,004 (0,010)

متغيرات مستقلة مستمدة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني	2007	2017
قطاع العمالة (الخدمات هي فئة الأساس)		
الزراعة	−0,085 (0,067)	−0,063 (0,040)
البناء والتشييد	−0,018 (0,062)	−0,003 (0,030)
الصناعة	−0,152 (0,065)*	−0,015 (0,034)
الوضع الوظيفي		
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	0,099 (0,022)***	0,085 (0,013)***
العمل في إسرائيل	0,219 (0,067)**	0,174 (0,031)***
العمل في الحكومة الوطنية	0,028 (0,056)	0,159 (0,029)***
إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية		
إمكانية الحصول على المياه العامة	−0,163 (0,068)*	−0,182 (0,030)***
إمكانية الحصول على الكهرباء	−0,077 (0,187)	–
الارتباط بشبكة المجاري	0,138 (0,047)**	−0,030 (0,023)
خصائص مسكن الأسرة المعيشية		
ملكية المنزل	−0,308 (0,057)***	−0,054 (0,025)*
المنزل فيلا	0,150 (0,186)	0,206 (0,117)
عدد الغرف	−0,012 (0,021)	−0,005 (0,011)
عدد الغرف لكل شخص بالغ	0,168 (0,054)**	0,128 (0,022)***
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الديزل	−0,060 (0,110)	0,235 (0,201)
أصول الأسرة المعيشية		
سيارة	0,266 (0,046)***	0,382 (0,022)***
برّاد	0,107 (0,096)	0,107 (0,058)
مرجل	0,094 (0,045)*	0,092 (0,020)***
تدفئة مركزية	0,307 (0,147)*	0,026 (0,091)
مكنسة كهربائية	0,145 (0,050)**	0,086 (0,022)***
موقد طهي	0,066 (0,222)	0,018 (0,034)
غسالة ملابس	0,001 (0,078)	−0,066 (0,019)***
مكتبة منزلية	0,167 (0,047)***	0,086 (0,029)**
تليفزيون	−0,026 (0,098)	0,190 (0,021)***
خط هاتف	0,210 (0,044)***	0,074 (0,021)***
صحن لاقط	0,217 (0,051)***	0,085 (0,029)**
حاسوب	0,140 (0,044)**	0,080 (0,021)***
هاتف محمول	–	0,260 (0,028)***
مُعامل التحديد (تربيع R)	***0,464***	***0,549***
تربيع R معدل	***0,447***	***0,544***
عدد المشاهدات	***1 223***	***3 720***
الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ	***0,627***	***0,544***

ملاحظات: ترد في المرفقين الأول والثاني المتغيرات ووحدات القياس وإحصاءات موجزة مستمدة من الاستقصاءات والتعدادات السكانية. النفقات محسوبة بقيمة دولار عام 2015 الثابتة. الأخطاء المعيارية مذكورة بين قوسين. $0,001 > p$***, $0,01 > p$**, $0,05 > p$*.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

وبلغت نسبة عدد الفقراء، مقيسةً بطريقة التنبؤ التجريبي الأفضل، في عام 2007، مع حساب المساعدة، 40 في المائة، وهي أدنى من النسبة المقدرة بـ 46 في المائة باستخدام الطريقة القائمة على الاستقصاء (انظر الجدول 6). وترتفع هذه النسبة إلى 56,19 في المائة في عام 2017، وهي أيضاً أدنى من النسبة المقدرة بـ 64,47 في المائة باستخدام الطريقة القائمة على الاستقصاء، ولكنها لا تزال تدل على زيادة لا يُستهان بها على مدى فترة السنوات العشر. وفي الوقت ذاته، اتسعت فجوة الفقر في غزة، مقيسةً بطريقة التنبؤ التجريبي الأفضل، من 13,95 في المائة في عام 2007 إلى 19,87 في المائة في عام 2017. والنسب هنا أيضاً أدنى من تلك التي تم الحصول عليها باستخدام الطريقة القائمة على الاستقصاء، ولكن تبقى مع ذلك كبيرة. وتزيد أرقام الفقر عندما تُستثنى المساعدة: فنسبة عدد الفقراء مقيسةً بطريقة التنبؤ التجريبي الأفضل تزيد من 44,45 في المائة في عام 2007 إلى 63,66 في المائة في عام 2017، وتزيد فجوة الفقر من 17,36 في المائة في عام 2007 إلى 26,06 في المائة في عام 2017.

الجدول 6

غزة: نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر، مع حساب المساعدة وبدون حسابها

	نسبة عدد الفقراء		*فجوة الفقر*	
	الطريقة القائمة على الاستقصاء	*طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل*	*الطريقة القائمة على الاستقصاء*	*طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل*
مع حساب المساعدة				
2007	0,4617	0,4007	0,1588	0,1395
2017	0,6447	0,5619	0,2574	0,1987
بدون حساب المساعدة				
2007	0,4974	0,4445	0,1865	0,1736
2017	0,6675	0,6366	0,3097	0,2606

المصدر: حسابات الأونكتاد.

(ب) الزيادة في الحد الأدنى لتكلفة القضاء على الفقر: تكلفة الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة على الفقر

استناداً إلى هذه التقديرات، يمكن تقدير حد أدنى لتكلفة رفع جميع الأسر المعيشية إلى خط الفقر كما يلي:

الحد الأدنى لتكلفة القضاء على الفقر = فجوة الفقر × خط الفقر × 12

شهراً × عدد مكافئي الأفراد البالغين في كل أسرة معيشية × عدد الأسر المعيشية

العنصر الرابع على الجانب الأيمن من هذه العلاقة ينبع من أن قياس فجوة الفقر يعبَّر عنه بمكافئ الأفراد البالغين، وبالتالي يجب زيادته بعدد مكافئي الأفراد البالغين في الأسرة المعيشية. وباستخدام فجوة الفقر المقدّرة بطريقة التنبؤ التجريبي الأفضل، فإن الحد الأدنى للتكاليف الحقيقية للقضاء على الفقر في غزة بقيمة دولار عام 2015 الثابتة هو كما يلي:

- التكلفة في عام 2007 = 0,1395 × 123,7 دولار × 12 × 4,49 × 224 848 = 209 ملايين دولار
- التكلفة في عام 2017 = 0,1987 × 255,2 دولار × 12 × 3,97 × 347 035 = 838 مليون دولار

وهكذا تضاعفت التكلفة السنوية الإجمالية الدنيا للقضاء على الفقر أربع مرات، من 209 ملايين دولار في عام 2007 إلى 838 مليون دولار في عام 2017، أي ما يعادل 8,7 و28,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة في عامي 2007 و2017 على التوالي. ويعكس الفرق بين الحد الأدنى للتكاليف في عامي 2007 و2017، البالغ 629 مليون دولار، تكلفة الإغلاق والقيود المفروضة من حيث الفقر. ويبلغ هذا الفرق 22,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة أو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2017. وهذا يدل على ضخامة تكلفة قلب تأثير الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة على رفاه الأسر المعيشية في غزة.

ويتضمن هذا الفرع تقديرات لمستوى الفقر وعمقه في غزة باستخدام بيانات مستقاة من استقصاءين للأسر المعيشية وتعدادين للسكان. وكل من تعريف خط الفقر والمنهجيات التجريبية المتبعة في معالجة المشكلة شائعان في المؤلفات الأكاديمية المتعلقة بالفقر. وتبرز النتائج مدى انتشار الفقر وعمقه في غزة. وعلاوةً على ذلك، يتطابق تفاقم الفقر على مر الزمن مع فترة الإغلاق والقيود.

ويتطلب عبء الفقر المتزايد في غزة استجابة عاجلة وفورية من المجتمع الدولي. فمن ناحية، ينبغي استعادة النمو الاقتصادي، وينبغي أن تتاح لغزة حرية الاستفادة من إمكاناتها الاقتصادية الكاملة. ومن ناحية أخرى، ينبغي وضع سياسات لإعادة التوزيع من أجل حماية أضعف أفراد السكان. ويتضمن الفرع التالي دراسة كمية أكثر تفصيلاً لمثل هذه السياسات.

باء– تخصيص المساعدة

فيما يتعلق بنسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر، تعني الاختلافات بين هذين المقياسين القائمين على النفقات مع حساب المساعدة وبدون حسابها أنه يلزم تفسير كيفية تخصيص هذه المساعدة. ويتناول هذا الفرع المساعدة النقدية والعينية المقدمة للأسر المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتنطوي المنهجية على تقدير العلاقة الإحصائية بين المساعدة وفئة نفقات الأسر المعيشية، مع مراعاة عدد من الخصائص الرئيسية للأسر المعيشية. وبذلك، تُستخدم أساليب تقدير شبه بارامترية للسماح بحرية تغير العلاقة بين المساعدة (سواءٌ من حيث مستوى هذه المساعدة أو باعتبارها جزءاً من نفقات الأسر المعيشية قبل تقديم المساعدة) ونفقات الأسر المعيشية قبل تقديم المساعدة. وهذا يقابله انحدار خطي يُضغط فيه التأثير الهامشي لنفقات الأسر المعيشية قبل تقديم المساعدة على مستوى المساعدة أو على حصتها بحيث يكون مساوياً لرقم ثابت هو نفسه لجميع الأسر المعيشية. ومبدئياً، يُفترض أن يكون المعيار هو هيكل تدريجي تتناقص فيه المساعدة بوصفها جزءاً من نفقات الأسر المعيشية قبل تقديم المساعدة، مع ارتفاع النفقات قبل تقديم المساعدة.

ويبين الشكل 12 التقدير شبه البارامتري، باستخدام العينة الوطنية وبالاستناد إلى مواصفات تكون فيها الشروط البارامترية هي نفس الشروط المستخدمة في النماذج المستخرجة باستخدام طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل (الجدول 6)، للعلاقة بين المساعدة ونصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسر المعيشية. ويبين الجدول 7 الجزء البارامتري من التقدير. ومن المثير للدهشة إلى حد ما، بالنظر إلى أن عدد الفقراء وفجوة الفقر في الضفة الغربية أقل كثيراً منهما في قطاع غزة (الرقمان الخاصان بالضفة الغربية هما 13,6 في المائة لنسبة عدد الفقراء و3,4 في المائة لفجوة الفقر)، أنه لا يوجد فرق، بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، في حجم المساعدة التي تتلقاها الأسر المعيشية في غزة مقارنةً بالأسر المعيشية في الضفة الغربية. والأثر الهامشي لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسر المعيشية قبل تقديم المساعدة على نصيب مكافئ الأفراد البالغين من المساعدة (يدل عليه المنحدر السلبي) سلبي جداً على يسار خط الفقر، كما يدل عليه الخط الرأسي في الشكل 12. ثم لا يلبث أن يستوي، ويبدأ بعد ذلك، خلافاً لما هو متوقع، بالازدياد (عند الوصول إلى مستوى 1500 دولار تقريباً).

الجدول 7

الجزء البارامتري من التقدير شبه البارامتري للعوامل المحدِّدة لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من المساعدة، والمساعدة بوصفها جزءاً من نصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات

المتغير التابع		
متغيرات مستقلة مستمدة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني لعام 2017	*نصيب مكافئ الأفراد البالغين من المساعدة*	*المساعدة بوصفها جزءاً من نصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات*
نقطة التقاطع	8,923 (6,428)	0,024- (0,107)
الموقع (الضفة الغربية والمناطق الحضرية هي فئات الأساس)		
غزة	0,826- (1,849)	0,133- (0,031)***
المناطق الريفية	0,619- (1,293)	0,001 (0,022)
المخيمات	5,770 (1,900)**	0,021 (0,032)
خصائص رب الأسرة المعيشية		
رب الأسرة المعيشية أنثى	17,166 (2,087)***	0,119 (0,035)***
الوضع العائلي لرب الأسرة المعيشية	0,331 (3,876)	0,004 (0,065)
المستوى التعليمي	0,676- (1,242)	0,001- (0,021)
رب الأسرة وصفة اللاجئ	1,713- (1,280)	0,018- (0,021)
التأمين	6,375 (1,497)***	0,036 (0,025)
الخصائص الديمغرافية للأسرة المعيشية		
عدد الإناث	2,299- (0,528)***	0,013- (0,009)
عدد الذكور	0,497- (0,527)	0,024 (0,009)**
عدد الإناث البالغات	1,371 (0,769)*	0,019 (0,013)
عدد الذكور البالغين	1,250 (0,595)	0,012 (0,010)
قطاع العمالة (الخدمات هي فئة الأساس)		
الزراعة	0,364 (2,361)	0,034- (0,039)
البناء والتشييد	4,302- (1,760)*	0,045- (0,029)
الصناعة	2,720- (2,021)	0,026- (0,034)
الوضع الوظيفي		
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	3,944- (0,746)***	0,039- (0,012)**
العمل في إسرائيل	0,244- (1,829)	0,021 (0,030)
العمل في الحكومة الوطنية	5,314- (1,698)**	0,009- (0,028)
إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية		
إمكانية الحصول على المياه العامة	0,531 (1,765)	0,013 (0,029)
الارتباط بشبكة المجاري	1,087- (1,372)	0,001 (0,023)
خصائص مسكن الأسرة المعيشية		
ملكية المنزل	0,351 (1,491)	0,028- (0,025)
المنزل فيلا	1,438 (7,029)	0,017 (0,117)
عدد الغرف	0,721- (0,629)	0,007- (0,010)
عدد الغرف لكل شخص بالغ	2,004 (1,305)	0,034 (0,022)

المتغير التابع متغيرات مستقلة مستمدة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني لعام 2017	نصيب مكافئ الأفراد البالغين من المساعدة	المساعدة بوصفها جزءاً من نصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الديزل	−1,282 (11,903)	0,044 (0,198)
أصول الأسرة المعيشية		
سيارة	4,176 (1,390)**	0,026 (0,023)
برّاد	−2,314 (3,423)	0,047 (0,057)
مرجل	−1,175 (1,164)	0,031 (0,019)
تدفئة مركزية	−5,256 (5,415)	−0,035 (0,090)
مكنسة كهربائية	−1,660 (1,315)	−0,016 (0,022)
موقد طهي	1,542 (2,010)	0,024 (0,033)
غسالة ملابس	2,156 (1,152)	0,015 (0,019)
مكتبة منزلية	0,339 (1,733)	0,020 (0,029)
تليفزيون	0,188 (1,271)	0,013 (0,021)
خط هاتف	0,531 (1,263)	0,018 (0,021)
صحن لاقط	3,796 (1,716)*	−0,053 (0,029)
حاسوب	2,638 (1,271)*	0,001 (0,021)
هاتف محمول	0,696 (1,674)	0,029 (0,028)
معيار أكايكي للمعلومات	***36 411,3***	***5 943,20***
شرح الانحراف	***0,159***	***0,160***
التشتت	***1 029,5***	***0,285***
مُعامل التحديد (تربيع R)	***0,148***	***0,149***
قيمة التصحيح المتقاطع المعمّم	***1 042,874***	***0,289***

ملاحظات: ترد في المرفقين الأول والثاني المتغيرات ووحدات القياس وإحصاءات موجزة مستمدة من الاستقصاءات والتعدادات السكانية. النفقات محسوبة بقيمة دولار عام 2015 الثابتة. الأخطاء المعيارية مذكورة بين قوسين. $p < 0,001$ ***, $p < 0,01$ **, $p < 0,05$ *.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الشكل 12

التقدير شبه البارامتري لأثر نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات قبل تقديم المساعدة على نصيب مكافئ الأفراد البالغين من المساعدة (بقيمة دولار عام 2015 الثابتة)

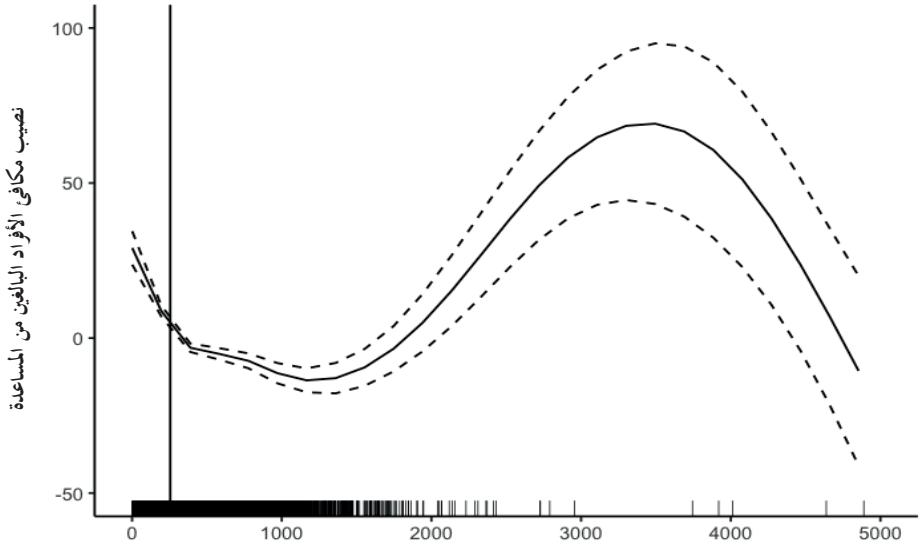

ملاحظة: تطابق الخطوط المنقطة فترة الثقة بنسبة 95 في المائة.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الشكل 13

التقدير شبه البارامتري لأثر نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات قبل تقديم المساعدة على المساعدة بوصفها جزءاً من النفقات قبل تقديم المساعدة

(بقيمة دولار عام 2015 الثابتة)

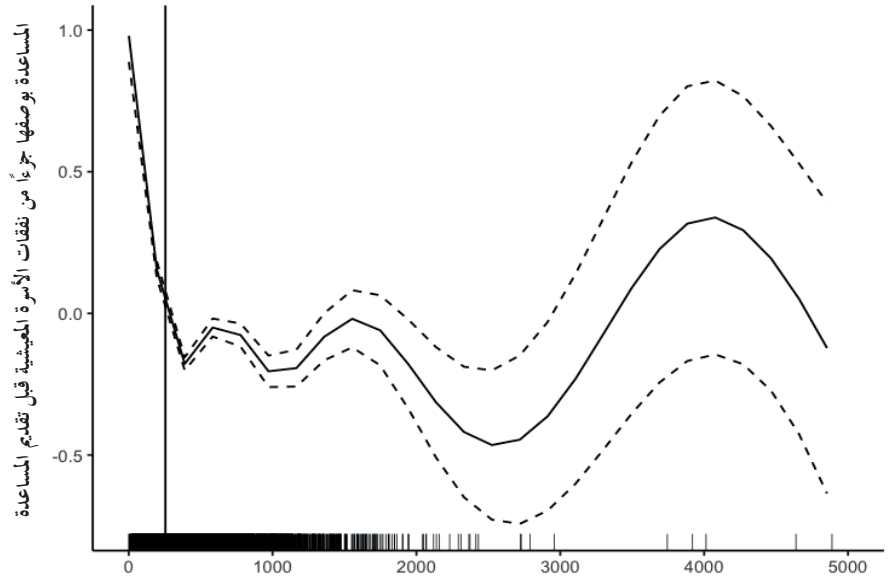

ملاحظة: تطابق الخطوط المنقطة فترة الثقة بنسبة 95 في المائة.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

ويتضح هذا النمط المحير من تخصيص المساعدة أكثر عندما يُستعاض عن المتغير الأيسر بالمساعدة بوصفها جزءاً من نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات قبل تقديم المساعدة. ويشير الجزء البارامتري من التقديرات المقابلة إلى أن الأسر المعيشية في غزة، بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، تتلقى في شكل مساعدة ما يقل بنسبة 13 في المائة من نفقاتها السابقة للمساعدة عما تتلقاه الأسر المعيشية في الضفة الغربية.

ويبين الشكل 13 الطبيعة التراجعية في بعض الأحيان لتخصيص المساعدة. ويتضح عند القراءة من اليسار إلى اليمين أنه بمجرد تجاوز خط الفقر، يوجد عدد لا يُستهان به من الأسر المعيشية التي يبدو أن تخصيص المساعدة لها تنازلي، أي أنه مع زيادة نفقات الأسر المعيشية بدون مساعدة، تزداد في حقيقة الأمر حصة المساعدة التي تتلقاها بوصفها جزءاً من نفقات ما قبل الحصول على المساعدة. ويلاحَظ هذا الارتباط مرة أخرى عند مستويات أعلى من النفقات لكل مكافئ للأفراد البالغين، على الرغم من أن فترات الثقة البالغة نسبتها 95 في المائة تبدأ في الاتساع مع تزايد شح البيانات عند المستويات العليا من توزيع النفقات.

وتشير النتائج إلى أن عدداً لا يُستهان به من الأسر المعيشية في الجزء الأوسط من توزيع النفقات يستفيد من المساعدة، غير أن تحسين توجيه المساعدة إلى الأسر المعيشية التي تقع تحت خط الفقر يمكن أن يقلل من مستوى الفقر وعمقه. ولذلك، يلزم إجراء مزيد من الدراسات لإلقاء الضوء على آليات تخصيص المساعدة حالياً.

جيم- تأثير التكاليف الاقتصادية للإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة على الفقر في غزة

ينظر الفصل الثالث في مساري نمو افتراضيين لاقتصاد غزة. وفي هذا الفرع، يُطبَّق هذان السيناريوهان باستخدام بيانات على مستوى الأسر المعيشية للتأكد من آثارهما على الفقر في غزة. والأداة المستخدمة هي منحنى أثر النمو، الذي استعمله للمرة الأولى رافاليون وتشين (2003).

واستخدام منهجية منحنى أثر النمو طريقة شفافة بشكل خاص لفهم التغيرات في توزيع نفقات الأسر المعيشية مع مرور الوقت. وفي حين أن متوسط معدل نمو نفقات الأسر المعيشية على مدى فترة زمنية معينة هو رقم مرجعي مفيد، فإنه لا يلقي الضوء على الكيفية التي استفادت بها مختلف فئات الأسر المعيشية أو ما إذا كانت لم تستفد من الزيادات في متوسط النفقات. فإذا كان لدينا مثلاً فئتان من الأسر المعيشية، واحدة دون خط الفقر والأخرى فوقه، وكان النمو مواتياً للفقراء، فإن زيادة متوسطة معينة في نصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسرة المعيشية يُفترض أن تفيد الأسر المعيشية الفقيرة أكثر من الأسر المعيشية غير الفقيرة، ويُفترض أن يحدث العكس إذا لم يكن النمو مواتياً للفقراء. ويرسم منحنى أثر النمو هذه العلاقة لكل قيمة جزئية من التوزيع؛ ويبين المحور الأفقي كل قيمة جزئية من التوزيع، ويبين المحور الرأسي النسبة المئوية للتغير في إجمالي نفقات الأسرة المعيشية لكل قيمة جزئية في الفترة المدروسة.

وترد منحنيات أثر النمو في الفترة 2007-2017، التي قُدرت بشكل منفصل لكل من غزة والضفة الغربية، في الشكل 14، الذي يمثل فيه الخط الأفقي المتصل متوسط معدل نمو نصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسر المعيشية. وأي قيمة جزئية من السكان استفادت أكثر من المتوسط تكون على جزء منحنى أثر النمو الواقع فوق هذا الخط الأفقي وأي قيمة جزئية استفادت أقل تكون على الجزء الواقع تحت هذا الخط. ويطابق النمو المواتي للفقراء جزءاً من منحنى أثر النمو يقع فوق متوسط معدل النمو للقيم الجزئية الأدنى من توزيع النفقات وفوقها للقيم الجزئية الأعلى، وهو ما ينتج عنه انحراف نزولي لمنحنى أثر النمو. وفي كل من غزة والضفة الغربية، كان النمو إلى حد كبير مواتياً الفقراء، كما يتضح من الانحراف النزولي لمنحنى أثر النمو؛ وكان ذلك أكبر في الضفة الغربية منه في غزة. ومن ناحية أخرى، يبدو أن أفقر الفقراء، أي أولئك الذين يقعون في أقصى الجزء الأيسر من المنحنى، استفادوا أكثر بكثير من بقية سكان غزة، رغم أن متوسط مستويات النمو في غزة هي أدنى كثيراً منها في الضفة الغربية.

الشكل 14

غزة والضفة الغربية: منحنيات أثر النمو، 2007 و2017

(أ) غزة

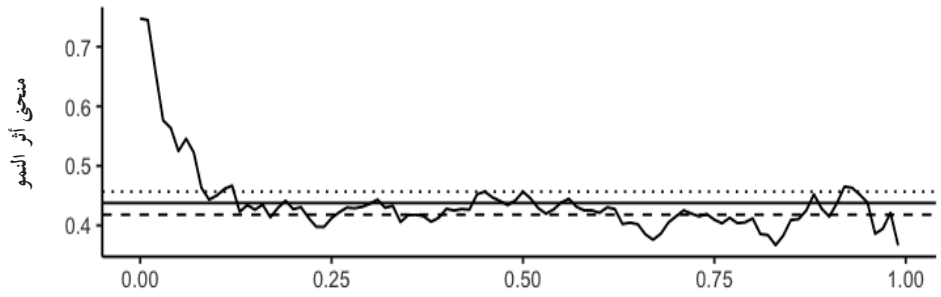

(ب) الضفة الغربية

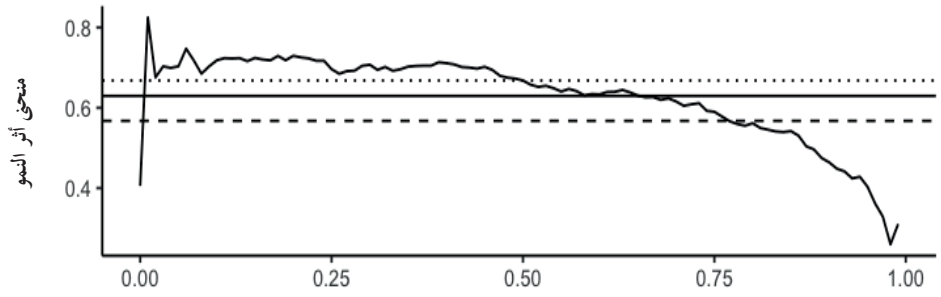

ملاحظة: يبين الخط الأفقي المتصل في الجزء العلوي متوسط معدل النمو ويبين الخط المنقط المتوسط الحسابي للنمو ويبين الخط المتقطع القيمة الوسيطة للنمو.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

ومؤدى السيناريوهين الافتراضيين المشروحين في الفصل الثالث أن مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إطار السيناريو 1 كان سيكون أعلى بنسبة 37,4 في المائة من المستوى الفعلي في عام 2017 وفي إطار السيناريو 2 كان سيكون أعلى بنسبة 86,1 في المائة. وفي هذا الفرع، يُفترض أن نصيب مكافئ الأفراد البالغين من متوسط مستوى الإنفاق كان سيتبع الزيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إطار السيناريوهين، ولكن هذه الزيادات كانت ستوزع على مختلف الأسر المعيشية توزيعاً متناسباً بحسب موقعها النسبي على طول منحنى أثر النمو الوطني (الشكل 15). فعلى سبيل المثال، وفقاً لمنحنى أثر النمو الوطني، كانت أسرة معيشية في شريحة النسبة المئوية الرابعة والعشرين للتوزيع ستشهد زيادة في نصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقاتها بنسبة 70,24 في المائة بين عامي 2007 و2017. وبما أن متوسط الزيادة في نصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسرة المعيشية يساوي 65,33 في المائة، تُنسَب لهذه الأسرة المعيشية زيادة في نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات تعادل (70,24 ÷ 65,33) × 37,4 في المائة) في إطار السيناريو 1 و(70,24 ÷ 65,33) × 86,1 في المائة) في إطار السيناريو 2. ويمكن أيضاً تطبيق معاملات منحنى أثر النمو الإقليمية المنبثقة عن منحنيي أثر النمو في الشكل 14، ولكن هذا لا يغير النتائج تغييراً يُعتد به. وبمجرد تكوين القيم الافتراضية لنصيب مكافئ الأفراد البالغين من نفقات الأسرة المعيشية، تطبَّق الطريقة القائمة على الاستقصاء وطريقة التنبؤ التجريبي الأفضل، في حين يتم الإبقاء على خط الفقر عند مستواه الشهري الفعلي في عام 2017 وهو 255 دولاراً لمكافئ الأفراد البالغين (بقيمة دولار عام 2015 الثابتة).

الشكل 15

الأرض الفلسطينية المحتلة: منحنى معدل أثر النمو، 2007–2017

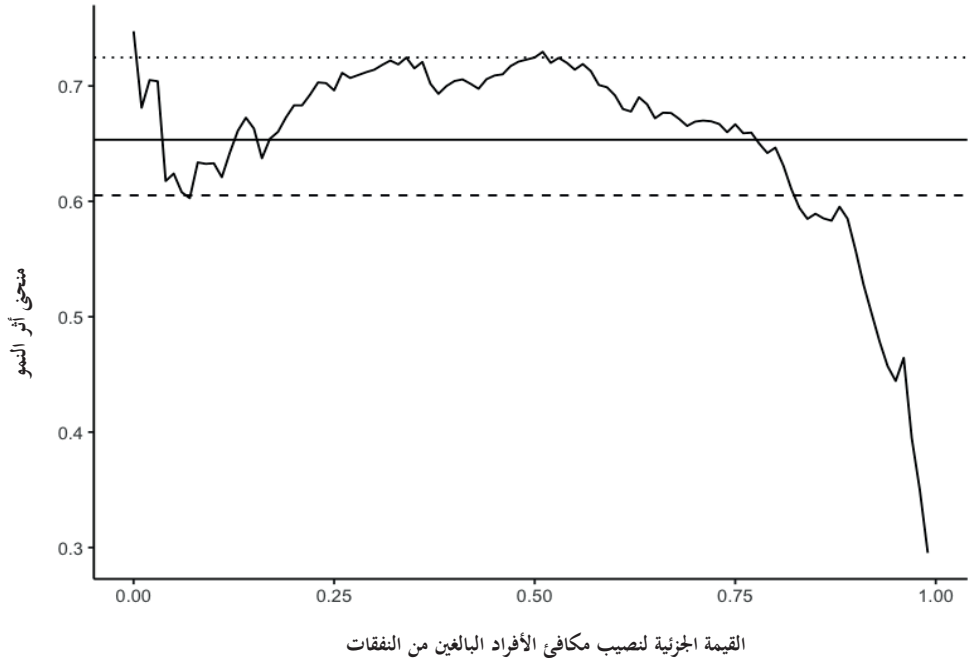

ملاحظة: يبين الخط الأفقي المتصل في الجزء العلوي متوسط معدل النمو ويبين الخط المنقط المتوسط الحسابي للنمو ويبين الخط المتقطع القيمة الوسيطة للنمو.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الجدول 8

غزة: نسبة عدد الفقراء وفجوة الفقر في إطار السيناريوهين 1 و2

	نسبة عدد الفقراء		*فجوة الفقر*	
	الطريقة القائمة على الاستقصاء	*طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل*	*الطريقة القائمة على الاستقصاء*	*طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل*
2017، أرقام فعلية*	0,6447	0,5619	0,2574	0,1987
السيناريو 1	0,4021	0,3512	0,1391	0,1188
السيناريو 2	0,1680	0,1499	0,0365	0,0426

* مستمدة من الجدول 6.

المصدر: حسابات الأونكتاد.

وتمثل النتائج المبينة في الجدول 8 طريقة أخرى لوصف تكاليف الاحتلال من منظور الاقتصاد الجزئي. فلولا الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية لكان معدل الفقر، في إطار السيناريو 1، سينخفض (باستخدام طريقة التنبؤ التجريبي الأفضل) من 56,19 إلى 35,12 في المائة ولكان سينخفض أكثر من ذلك إلى 14,99 في المائة، في إطار السيناريو 2. وبالإضافة إلى ذلك، كانت فجوة الفقر ستتناقص من 19,87 في المائة إلى 11,88 في المائة في إطار السيناريو 1، وكانت ستهبط أكثر إلى 4,26 في المائة في إطار السيناريو 2. ولما كان الحد الأدنى للتكلفة السنوية الإجمالية للقضاء على الفقر يتناسب تناسباً مباشراً مع فجوة الفقر، فإن هذه النتائج تشير إلى أن التكلفة في إطار السيناريو 1 كانت ستقل إلى النصف، بينما لم تكن ستزيد عن الخُمس في إطار السيناريو 2.

خامساً– خاتمة وتوصيات

ألف– ملاحظات ختامية

يخضع الفلسطينيون في غزة البالغ عددهم مليونا نسمة لإغلاق وقيود برية وبحرية وجوية كاملة منذ حزيران/يونيه 2007، وتعرضوا بعد كانون الأول/ديسمبر 2008 لثلاث جولات كبرى من الأعمال العدائية في غضون ست سنوات.

وتحاول هذه الدراسة أن تقيس كمياً التكاليف الاقتصادية للاحتلال المرتبطة بالإغلاق والقيود والعمليات العسكرية في الفترة 2007–2018. ومن منظور الاقتصاد الكلي، كان من الممكن أن يؤدي النمو الاقتصادي الفائت إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 50 و100 في المائة عن المستوى الحالي. وتشير التقديرات إلى أن الخسارة التراكمية للناتج المحلي الإجمالي المحتمل، أو جزء من التكاليف الاقتصادية للاحتلال، في الفترة 2007–2018 تبلغ 16,7 بليون دولار (بقيمة دولار عام 2015 الحقيقية)، أي ما يعادل ستة أمثال الناتج المحلي الإجمالي لغزة أو 107 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2018. وكان من الممكن أن يرتفع مجموع الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة بنسبة تناهز 40 في المائة. وكان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى خفض معدل الفقر في عام 2017 من 56 إلى 15 في المائة، وتقليص فجوة الفقر من 20 إلى 4 في المائة.

ويجدر التأكيد هنا على أن هذه التقديرات متحفظة وجزئية لأنها لا تأخذ في الحسبان سوى تكاليف فترة الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة في غزة ولا تشمل التكاليف الإجمالية للاحتلال على الشعب الفلسطيني في غزة. ولا تشمل هذه التقديرات أيضاً التكاليف التي تقدر ببلايين الدولارات التي يتحملها الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي، نتيجة لما لحق البُنى التحتية والوحدات السكنية والمنشآت التجارية من دمار خلال الأعمال العدائية المتكررة ونتيجة إعادة البناء.

ومن منظور الاقتصاد الجزئي، ارتفعت معدلات الفقر من 40 في المائة في عام 2007 إلى 56 في المائة في عام 2017، واتسعت فجوة الفقر من 14 إلى 20 في المائة. وعلى هذا النحو، تضاعف الحد الأدنى للتكلفة السنوية لرفع مجموع السكان إلى خط الفقر فقط أربع مرات، من 209 ملايين دولار في عام 2007 إلى 838 مليون دولار في عام 2017، أي حوالي 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة أو 5,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2017.

ويجدر بالذكر أن الزيادة البالغة 629 مليون دولار في تكلفة رفع سكان غزة إلى خط الفقر في عام 2017، وهي زيادة تفوق تكلفتها في عام 2007، هي جزء من التكاليف التي يتحملها الشعب الفلسطيني بسبب الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة. وعلاوةً على ذلك، يتحمل الشعب الفلسطيني هذه التكلفة كل عام ما دام الإغلاق والقيود قائمة ولم تكتمل إعادة إعمار البنية التحتية والمنشآت الخاصة والعامة والقدرات الإنتاجية من أجل إعادة غزة على الأقل إلى ما كانت عليه قبل فرض الإغلاق والقيود وقبل الأعمال العدائية المتكررة.

باء– التوصيات

يتطلب تزايد عبء الفقر في غزة استجابة فورية لاستعادة النمو الاقتصادي وتحرير المسار الاقتصادي من الإغلاق والقيود وما يصاحب ذلك من دمار، وتمهيد الطريق لإعادة الإعمار الحقيقي واستعادة النمو المستدام. وقد ترغب سلطة الاحتلال وواضعو السياسات الفلسطينيون والمجتمع الدولي والوكالات الإنمائية في النظر فيما يلي:

- إنهاء الإغلاق والقيود في غزة، في سياق قرار مجلس الأمن 1860، للسماح لاقتصاد غزة الإقليمي بأن يتاجر بحرية مع بقية الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومع الأسواق العربية والعالمية، واستعادة الحق في حرية التنقل للحصول على الرعاية الطبية والتعليم والترفيه والحياة الأسرية والأعمال التجارية.

- إعطاء الأولوية لإعادة إعمار البنية التحتية والمنشآت الخاصة والعامة والقدرات الإنتاجية في غزة، بما في ذلك بناء ميناء ومطار وتشغيلهما. وينبغي أيضاً إعطاء الأولوية لبرنامج استثماري شامل لإصلاح القطاعات الإنتاجية، مع التركيز على إعادة إدماج الاقتصاد مع اقتصاد الضفة الغربية والقدس الشرقية وبقية العالم.
- التغلب على أزمة الكهرباء بإصلاح وتطوير محطة توليد الطاقة في غزة، وتأمين الأموال اللازمة لاستيراد قطع الغيار والوقود، واستيراد الكهرباء من أجل تلبية الطلب المتزايد.
- الإسراع في بناء محطة لتحلية المياه لتأمين إمدادات المياه لسكان غزة.
- تمكين دولة فلسطين من تطوير حقول الغاز الطبيعي المكتشفة في التسعينات من القرن الماضي في البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل غزة.

وتعني نسبة الإعالة المرتفعة في غزة أنه إذا كان أحد العاملين عاطلاً عن العمل، فإن ذلك يؤثر في عدد كبير من الناس. ولذلك، تتطلب مكافحة الفقر تنفيذ استراتيجيات نمو مواتية للفقراء تتضمن استثمارات واسعة النطاق في القطاعات الكثيفة العمالة، وكذلك تحسين توجيه المساعدة لضمان تحقيق فوائد أكبر للأسر المعيشية الضعيفة.

وأخيراً، بالنظر إلى التباين المتزايد في الظروف المعيشية بين غزة والضفة الغربية، يتسم إعادة توحيد وإدماج المنطقتين بأهمية قصوى على جميع المستويات، بما في ذلك المستويات الإدارية والمالية والسياسية والاقتصادية. ويستطيع المجتمع الدولي القيام بدور رئيسي في هذه العملية بتقديم دعم سياسي ومالي مطّرد لإعادة التوحيد بطرق تساعد دولة فلسطين على التعامل مع الآثار المالية والسياسية المترتبة على وضع المنطقتين تحت إطار حوكمة موحد.

المرفق 1
المتغيرات: التعريف والقياس

يبين الجدول التالي جميع المتغيرات المستخدمة في حالات الانحدار المعروضة في الجداول 4 و5 و7.

الجدول 1-1
المتغيرات: التعريف والقياس

المتغير	*الوصف*
مكافئ الأفراد البالغين	تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي لمكافئ الأفراد البالغين باستخدام المعادلة :(1 + (عدد البالغين – 1) *0,8 + (عدد الأطفال* 0,5))
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات الشهرية	مجموع نفقات الأسر المعيشية مع حساب المساعدة (بقيمة دولار عام 2015 الثابتة) مقسوماً على مكافئ الأفراد البالغين في الأسرة المعيشية
المساعدة	جميع المساعدات النقدية والعينية الحكومية وغير الحكومية (بقيمة دولار عام 2015 الثابتة)
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من مجموع النفقات الشهرية بدون حساب المساعدة	مجموع نفقات الأسر المعيشية بدون حساب المساعدة (بقيمة دولار عام 2015 الثابتة) مقسوماً على مكافئ الأفراد البالغين في الأسرة المعيشية
نوع جنس رب الأسرة المعيشية	متغير صوري قيمته 1 إذا كان أنثى وصفر إذا كان ذكراً
الوضع العائلي لرب الأسرة المعيشية	متغير صوري قيمته 1 إذا كان متزوجاً وصفر في الحالات الأخرى
المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية	متغير صوري قيمته 1 إذا بلغ التحصيل العلمي المستوى الثانوي أو أعلى وصفر إذا كان التحصيل العلمي أقل من المستوى الثانوي
رب الأسرة المعيشية وصفة اللاجئ	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأسرة لاجئاً مسجلاً أو غير مسجل وصفر إن لم يكن من اللاجئين
التأمين الصحي	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت توجد تغطية بنظام تأمين صحي وصفر إن لم تكن توجد تغطية بنظام تأمين صحي
عدد الإناث	عدد الإناث في الأسرة المعيشية
عدد الذكور	عدد الذكور في الأسرة المعيشية
عدد الذكور البالغين	عدد الذكور فوق سن 15 سنة
عدد الإناث البالغات	عدد الإناث فوق سن 15 سنة
الزراعة	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأسرة المعيشية يعمل في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك وصفر إن لم يكن
البناء والتشييد	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأسرة المعيشية يعمل في قطاع البناء والتشييد وصفر إن لم يكن
الصناعة	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأسرة المعيشية يعمل في قطاعات التعدين والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه وصفر إن لم يكن
الخدمات	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأسرة المعيشية يعمل في قطاع الخدمات وصفر إن لم يكن
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	عدد الأفراد العاملين في الأسرة المعيشية
العمل في إسرائيل	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأسرة المعيشية يعمل في إسرائيل أو في المستوطنات وصفر إن لم يكن
العمل في الحكومة الوطنية	متغير صوري قيمته 1 إذا كان رب الأسرة المعيشية يعمل في الحكومة الوطنية وصفر إن لم يكن
إمكانية الحصول على المياه العامة	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت الأسرة المعيشية مرتبطة بشبكة المياه العامة وصفر إن لم تكن

المتغير	*الوصف*
إمكانية الحصول على الكهرباء	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت الأسرة المعيشية مرتبطة بشبكة الكهرباء وصفر إن لم تكن
الارتباط بشبكة المجاري	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت الأسرة المعيشية مرتبطة بشبكة المجاري العامة وصفر إن لم تكن
ملكية المنزل	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت الأسرة المعيشية تملك المسكن الذي تعيش فيه وصفر إن لم تكن
المنزل فيلا	متغير صوري قيمته 1 إذا كان مسكن الأسرة المعيشية فيلا وصفر إن لم يكن
عدد الغرف	عدد الغرف في مسكن الأسرة المعيشية
عدد الغرف لكل شخص بالغ	عدد الغرف في مسكن الأسرة المعيشية مقسوماً على مكافئ الأفراد البالغين في الأسرة المعيشية
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الديزل	متغير صوري قيمته 1 إذا كان المصدر الرئيسي للتدفئة هو الديزل وصفر في الحالات الأخرى
سيارة	متغير صوري قيمته 1 إذا كانت الأسرة المعيشية تملك سيارة خاصة وصفر إن لم تكن
برّاد	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية براد وصفر إن لم يكن
مرجل	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية مرجل وصفر إن لم يكن
تدفئة مركزية	متغير صوري قيمته 1 إذا كان توجد في مسكن الأسرة المعيشية تدفئة مركزية وصفر إن لم تكن
مكنسة كهربائية	متغير صوري قيمته 1 إذا كان توجد في مسكن الأسرة المعيشية مكنسة كهربائية وصفر إن لم تكن
موقد طهي	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية موقد طهي وصفر إن لم يكن
غسالة ملابس	متغير صوري قيمته 1 إذا كان توجد في مسكن الأسرة المعيشية غسالة ملابس وصفر إن لم تكن
مكتبة منزلية	متغير صوري قيمته 1 إذا كان توجد في مسكن الأسرة المعيشية مكتبة منزلية وصفر إن لم تكن
تليفزيون	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية تلفزيون وصفر إن لم يكن
خط هاتف	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية خط هاتف وصفر إن لم يكن
صحن لاقط	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية صحن لاقط وصفر إن لم يكن
حاسوب	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية حاسوب وصفر إن لم يكن
هاتف محمول	متغير صوري قيمته 1 إذا كان يوجد في مسكن الأسرة المعيشية هاتف محمول وصفر إن لم يكن

المصدر: استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية والتعدادات السكانية الفلسطينية، 2007 و2017.

المرفق 2

موجزات إحصائية مستمدة من استقصاءات الإنفاق والاستهلاك الفلسطينية والتعدادات السكانية الفلسطينية، 2007 و2017

تبين الجداول التالية موجزات إحصائية للبيانات المستخدمة في حالات الانحدار المعروضة في الجداول 4 و5 و7.

الجدول 2-1

موجز إحصائي: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2007

المتغير	*المتوسط الحسابي*	*الانحراف المعياري*	*الحد الأدنى*	*المئين (25)*	*القيمة الوسيطة*	*المئين (75)*	*الحد الأقصى*
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات، مع حساب المساعدة	283,7	275,5	7,4	127,2	206,1	339,5	4 473,6
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات، بدون حساب المساعدة	276,1	275,1	0,33	118,4	201,9	332,0	4 473,6
الضفة الغربية	0,679	0,467	0	0	1	1	1
المناطق الحضرية	0,551	0,498	0	0	1	1	1
غزة	0,321	0,467	0	0	0	1	1
المناطق الحضرية	0,551	0,498	0	0	1	1	1
المناطق الريفية	0,289	0,453	0	0	0	1	1
المخيمات	0,160	0,367	0	0	0	0	1
نوع جنس رب الأسرة المعيشية	0,087	0,281	0	0	0	0	1
الوضع العائلي لرب الأسرة	0,984	0,124	0	1	1	1	1
المستوى التعليمي	0,315	0,465	0	0	0	1	1
رب الأسرة وصفة اللاجئ	0,424	0,494	0	0	0	1	1
التأمين	0,841	0,366	0	1	1	1	1
عدد الإناث	3,175	1,780	0	2	3	4	12
عدد الذكور	3,226	1,806	0	2	3	4	10
عدد الإناث البالغات	0,664	0,893	0	0	0	1	5
عدد الذكور البالغين	3,002	1,580	1	2	2	4	9
الزراعة	0,107	0,309	0	0	0	0	1
البناء والتشييد	0,140	0,347	0	0	0	0	1
الصناعة	0,097	0,296	0	0	0	0	1
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	1,312	1,061	0	1	1	2	8

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	المئين (25)	القيمة الوسيطة	المئين (75)	الحد الأقصى
العمل في إسرائيل	0,100	0,300	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	0,158	0,365	0	0	0	0	1
إمكانية الحصول على المياه العامة	0,895	0,306	0	1	1	1	1
إمكانية الحصول على الكهرباء	0,989	0,106	0	1	1	1	1
الارتباط بشبكة المجاري	0,493	0,500	0	0	0	1	1
ملكية المنزل	0,874	0,332	0	1	1	1	1
المنزل فيلا	0,010	0,099	0	0	0	0	1
عدد الغرف	3,983	1,437	1	3	4	5	15
عدد الغرف لكل شخص بالغ	1,035	0,617	0,187	0,667	0,909	1,190	6,00
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الديزل	0,029	0,169	0	0	0	0	1
سيارة	0,251	0,434	0	0	0	1	1
برّاد	0,955	0,207	0	1	1	1	1
مرجل	0,725	0,447	0	0	1	1	1
تدفئة مركزية	0,016	0,127	0	0	0	0	1
مكنسة كهربائية	0,289	0,453	0	0	0	1	1
موقد طهي	0,993	0,086	0	1	1	1	1
غسالة ملابس	0,927	0,260	0	1	1	1	1
مكتبة منزلية	0,267	0,442	0	0	0	1	1
تليفزيون	0,957	0,204	0	1	1	1	1
خط هاتف	0,430	0,495	0	0	0	1	1
صحن لاقط	0,787	0,409	0	1	1	1	1
حاسوب	0,360	0,480	0	0	0	1	1
عدد المشاهدات	**1 223 أسرة معيشية**						

المصدر: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2007.

الجدول 2-2

موجز إحصائي: التعداد السكاني، 2007

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	المئين (25)	القيمة الوسيطة	المئين (75)	الحد الأقصى
الضفة الغربية	0,654	0,476	0	0	1	1	1
المناطق الحضرية	0,735	0,441	0	0	1	1	1
غزة	0,346	0,476	0	0	0	1	1
المناطق الريفية	0,175	0,380	0	0	0	0	1
المخيمات	0,089	0,285	0	0	0	0	1
نوع جنس رب الأسرة المعيشية	0,092	0,289	0	0	0	0	1
الوضع العائلي لرب الأسرة	0,975	0,157	0	1	1	1	1
المستوى التعليمي	0,370	0,483	0	0	0	1	1
رب الأسرة وصفة اللاجئ	0,416	0,493	0	0	0	1	1
التأمين	0,774	0,418	0	1	1	1	1
عدد الإناث	2,884	1,715	0	2	3	4	20
عدد الذكور	2,960	1,780	0	2	3	4	27
عدد الإناث البالغات	0,608	0,840	0	0	0	1	7
عدد الذكور البالغين	2,732	1,533	0	2	2	4	16
الزراعة	0,050	0,217	0	0	0	0	1
البناء والتشييد	0,146	0,354	0	0	0	0	1
الصناعة	0,087	0,281	0	0	0	0	1
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	0,970	0,867	0	0	1	1	11
العمل في إسرائيل	0,107	0,309	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	0,173	0,378	0	0	0	0	1
إمكانية الحصول على المياه العامة	0,806	0,395	0	1	1	1	1
إمكانية الحصول على الكهرباء	0,925	0,264	0	1	1	1	1
الارتباط بشبكة المجاري	0,461	0,498	0	0	0	1	1
ملكية المنزل	0,765	0,424	0	1	1	1	1
المنزل فيلا	0,016	0,124	0	0	0	0	1
عدد الغرف	3,558	1,327	1	3	3	4	24
عدد الغرف لكل شخص بالغ	1,029	0,632	0,070	0,632	0,882	1,212	12,778
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الديزل	0,004	0,061	0	0	0	0	1
سيارة	0,176	0,381	0	0	0	0	1
برّاد	0,867	0,339	0	1	1	1	1

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	المئين (25)	القيمة الوسيطة	المئين (75)	الحد الأقصى
مرجل	0,629	0,483	0	0	1	1	1
تدفئة مركزية	0,027	0,163	0	0	0	0	1
مكنسة كهربائية	0,266	0,442	0	0	0	1	1
موقد طهي	0,922	0,268	0	1	1	1	1
غسالة ملابس	0,855	0,352	0	1	1	1	1
مكتبة منزلية	0,187	0,390	0	0	0	0	1
تليفزيون	0,879	0,326	0	1	1	1	1
خط هاتف	0,401	0,490	0	0	0	1	1
صحن لاقط	0,765	0,424	0	1	1	1	1
حاسوب	0,364	0,481	0	0	0	1	1
عدد المشاهدات	**187 123 أسرة معيشية**						

المصدر: التعداد السكاني الفلسطيني، 2007.

الجدول 2-3

موجز إحصائي: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2017

المتغير	*المتوسط الحسابي*	*الانحراف المعياري*	*الحد الأدنى*	*المئين (25)*	*القيمة الوسيطة*	*المئين (75)*	*الحد الأقصى*
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات، مع حساب المساعدة	7 .519	516,1	15,6	255,1	425,3	661,3	19 219,3
نصيب مكافئ الأفراد البالغين من النفقات، بدون حساب المساعدة	509,6	518,2	1,1	244,8	413,8	656,3	19 219,3
الضفة الغربية	0,776	0,417	0	1	1	1	1
المناطق الحضرية	0,567	0,496	0	0	1	1	1
غزة	0,224	0,417	0	0	0	0	1
المناطق الريفية	0,318	0,466	0	0	0	1	1
المخيمات	0,115	0,318	0	0	0	0	1
نوع جنس رب الأسرة المعيشية	0,105	0,306	0	0	0	0	1
الوضع العائلي لرب الأسرة	0,979	0,143	0	1	1	1	1
المستوى التعليمي	0,659	0,474	0	0	1	1	1
رب الأسرة وصفة اللاجئ	0,417	0,493	0	0	0	1	1
التأمين	0,813	0,390	0	1	1	1	1
عدد الإناث	2,678	1,488	0	2	2	4	9
عدد الذكور	2,728	1,598	0	2	3	4	13
عدد الإناث البالغات	0,548	0,815	0	0	0	1	5
عدد الذكور البالغين	2,833	1,411	1	2	2	4	10
الزراعة	0,062	0,242	0	0	0	0	1
البناء والتشييد	0,173	0,378	0	0	0	0	1
الصناعة	0,089	0,285	0	0	0	0	1
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	1,339	0,985	0	1	1	2	8
العمل في إسرائيل	0,139	0,346	0	0	0	0	1
العمل في الحكومة الوطنية	0,157	0,364	0	0	0	0	1
إمكانية الحصول على المياه العامة	0,892	0,311	0	1	1	1	1
الارتباط بشبكة المجاري	0,425	0,494	0	0	0	1	1
ملكية المنزل	0,832	0,374	0	1	1	1	1
المنزل فيلا	0,006	0,078	0	0	0	0	1
عدد الغرف	4,987	1,346	1	4	5	6	14

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	المئين (25)	القيمة الوسيطة	المئين (75)	الحد الأقصى
عدد الغرف لكل شخص بالغ	1,499	0,816	0,154	1,000	1,304	1,765	8,000
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الديزل	0,002	0,046	0	0	0	0	1
سيارة	0,294	0,456	0	0	0	1	1
برّاد	0,973	0,162	0	1	1	1	1
مرجل	0,519	0,500	0	0	1	1	1
تدفئة مركزية	0,011	0,104	0	0	0	0	1
مكنسة كهربائية	0,401	0,490	0	0	0	1	1
موقد طهي	0,920	0,271	0	1	1	1	1
غسالة ملابس	0,511	0,500	0	0	1	1	1
مكتبة منزلية	0,124	0,330	0	0	0	0	1
تليفزيون	0,562	0,496	0	0	1	1	1
خط هاتف	0,372	0,483	0	0	0	1	1
صحن لاقط	0,871	0,335	0	1	1	1	1
حاسوب	0,367	0,482	0	0	0	1	1
هاتف محمول	0,837	0,370	0	1	1	1	1
عدد المشاهدات	**3 720 أسرة معيشية**						

المصدر: استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، 2017.

الجدول 2-4

موجز إحصائي: التعداد السكاني، 2017

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	المئين (25)	القيمة الوسيطة	المئين (75)	الحد الأقصى
الضفة الغربية	0,608	0,488	0	0	1	1	1
المناطق الحضرية	0,755	0,430	0	1	1	1	1
غزة	0,392	0,488	0	0	0	1	1
المناطق الريفية	0,161	0,368	0	0	0	0	1
المخيمات	0,083	0,277	0	0	0	0	1
نوع جنس رب الأسرة المعيشية	0,100	0,300	0	0	0	0	1
الوضع العائلي لرب الأسرة	0,979	0,144	0	1	1	1	1
المستوى التعليمي	0,441	0,497	0	0	0	1	1
رب الأسرة وصفة اللاجئ	0,415	0,493	0	0	0	1	1
التأمين	0,456	0,498	0	0	0	1	1
عدد الإناث	2,527	1,488	0	1	2	3	16
عدد الذكور	2,608	1,559	0	1	2	4	15
عدد الإناث البالغات	0,518	0,757	0	0	0	1	7
عدد الذكور البالغين	2,606	1,394	0	2	2	3	13
الزراعة	0,037	0,188	0	0	0	0	1
البناء والتشييد	0,159	0,366	0	0	0	0	1
الصناعة	0,000	0,000	0	0	0	0	0
عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين	0,607	0,774	0	0	0	1	7
العمل في إسرائيل	0,000	0,000	0	0	0	0	0
العمل في الحكومة الوطنية	0,145	0,353	0	0	0	0	1
إمكانية الحصول على المياه العامة	0,578	0,494	0	0	1	1	1
الارتباط بشبكة المجاري	0,546	0,498	0	0	1	1	1
ملكية المنزل	0,861	0,346	0	1	1	1	1
المنزل فيلا	0,011	0,106	0	0	0	0	1
عدد الغرف	3,620	1,194	1	3	4	4	20
عدد الغرف لكل شخص بالغ	1,158	0,679	0,081	0,714	1,000	1,400	10,000
المصدر الرئيسي للتدفئة هو الديزل	0,002	0,049	0	0	0	0	1
سيارة	0,259	0,438	0	0	0	1	1
برّاد	0,978	0,146	0	1	1	1	1
مرجل	0,560	0,496	0	0	1	1	1

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	المئين (25)	القيمة الوسيطة	المئين (75)	الحد الأقصى
تدفئة مركزية	0,016	0,126	0	0	0	0	1
مكنسة كهربائية	0,400	0,490	0	0	0	1	1
موقد طهي	0,990	0,101	0	1	1	1	1
غسالة ملابس	0,954	0,209	0	1	1	1	1
مكتبة منزلية	0,095	0,294	0	0	0	0	1
تليفزيون	0,135	0,342	0	0	0	0	1
خط هاتف	0,336	0,472	0	0	0	1	1
صحن لاقط	0,903	0,296	0	1	1	1	1
حاسوب	0,371	0,483	0	0	0	1	1
هاتف محمول	0,966	0,181	0	1	1	1	1
عدد المشاهدات	**170 937 أسرة معيشية**						

المصدر: التعداد السكاني الفلسطيني، 2017.

References

Al-Haq (2017). Gaza closure enters its tenth year. Available at http://www.alhaq.org/advocacy/6335.html (accessed 25 August 2020).

Arcand J-L and Al-Azzeh R (forthcoming). Impact assessment: The cost of the Israeli blockade on Gaza. Working paper. Graduate Institute for International and Development Studies.

B′Tselem (n/d). Fatalities since operation cast lead. Available at https://www.btselem.org/statistics/fatalities/after-cast-lead/by-date-of-event (accessed 25 August 2020).

Elbers C, Lanjouw JO and Lanjouw P (2003). Micro-level estimation of poverty and inequality. *Econometrica*. 71(1):355–364.

Gisha (2010). Source documents from the Ministry of Defense of Israel. Available at https://www.gisha.org/UserFiles/File/MatpashDoc.pdf (accessed 25 August 2020).

Gisha (2019). Gaza up close. Available at https://features.gisha.org/gaza-up-close/ (accessed 25 August 2020).

Gisha (n/d). Entrance of goods to Gaza from Israel. Available at https://gisha.org/graph/2387 (accessed 25 August 2020).

International Labour Office (2018). *The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories: Report of the Director General* (Geneva).

International Monetary Fund (2017). West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee. 31 August.

International Monetary Fund (2018). West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee. 6 September.

Molina I, Rao JNK and Datta GS (2015). Small area estimation under a Fay–Herriot model with preliminary testing for the presence of random area effects. *Survey Methodology*. 41(1):1–19.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2018). *2019 Humanitarian Needs Overview*. Available at https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-needs-overview-2019 (accessed 25 August 2020).

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2019). Occupied Palestinian Territory: The monthly humanitarian bulletin, October. Available at https://www.ochaopt.org/content/monthly-humanitarian-bulletin-october-2019 (accessed 25 August 2020).

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (n/d). Occupied Palestinian Territory data: Casualties and Gaza crossings. Available at https://www.ochaopt.org/ (accessed 25 August 2020).

PCBS (2019a). Statistics: Employment – annual statistics. Available at http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/709/default.aspx (accessed 25 August 2020).

PCBS (2019b). Statistics: National account. Available at http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/741/default.aspx (accessed 25 August 2020).

Ravallion M and Chen S (2003). Measuring pro-poor growth. *Economics Letters*. 78(1):93–99.

State of Palestine (2015). *Detailed Needs Assessment and Recovery Framework for Gaza Reconstruction*.

UNCTAD (2009). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/56/3. Geneva. 7 August.

UNCTAD (2015). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/62/3. Geneva. 6 July.

UNCTAD (2016). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/63/3. Geneva. 28 September.

UNCTAD (2017). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/64/4. Geneva. 10 July.

UNCTAD (2019a). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/EX(68)/4. Geneva. 22 July.

UNCTAD (2019b). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Unrealized Oil and Natural Gas Potential* (United Nations publication, sales No. E.19.II.D.10, Geneva).

United Nations (2012). Gaza in 2020: A liveable place? A report by the United Nations country team in the Occupied Palestinian Territory. Available at https://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/gaza-2020-liveable-place (accessed 25 August 2020).

United Nations (2017). Gaza: Ten years later – United Nations country team in the Occupied Palestinian Territory. Available at https://www.un.org/unispal/document/gaza-ten-years-later-un-country-team-in-the-occupied-palestinian-territory-report/ (accessed 25 August 2020).

United Nations, General Assembly (2015). Official Records of the General Assembly. Seventieth session. Supplement No. 35. A/70/35. New York. 6 October.

United Nations, General Assembly (2016). Economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people. A/71/174. New York. 21 July.

United Nations, General Assembly (2018). Economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people. A/73/201. New York. 10 October.

United Nations, General Assembly (2019). Economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people: Fiscal aspects. A/74/272. New York. 2 August.

United Nations News (2009). Israel must allow full access for aid and supplies to rehabilitate Gaza – UN[United Nations] relief chief. 27 January. Available at https://news.un.org/en/story/2009/01/289082-israel-must-allow-full-access-aid-and-supplies-rehabilitate-gaza-un-relief (accessed 25 August 2020).

United Nations News (2014). In war-ravaged Gaza, Ban urges ministers of new government to unite on "building one Palestine". 14 October. Available at https://news.un.org/en/story/2014/10/481022-war-ravaged-gaza-ban-urges-ministers-new-government-unite-building-one (accessed 25 August 2020).

United Nations News (2015). Arriving for talks in Gaza, new UN[United Nations] envoy urges Palestinian unity, end to Israeli blockade. 30 April. Available at https://news.un.org/en/story/2015/04/497522-arriving-talks-gaza-new-un-envoy-urges-palestinian-unity-end-israeli-blockade (accessed 25 August 2020).

World Bank (2015). Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee. New York. 27 May.

World Bank (2017). Unlocking the trade potential of the Palestinian economy: Immediate measures and a long-term vision to improve Palestinian trade and economic outcomes. Report No. ACS22471.

World Bank (2018). Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee. New York. 19 March.

Printed at United Nations, Geneva
2011894 **(A)** – November 2020 – 241
UNCTAD/GDS/APP/2020/1
United Nations publication